الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١٨

الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

نظراً لغياب الرئيس، تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بواه – كامون (كوت ديفوار).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

خطاب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مالي.

اصطُحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيتا (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتقديم التهانئ القلبية من وفد مالي إلى الرئيس، على انتخابه لإدارة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وعلى توجيهه المتميِّز لعملنا. وأود أن أطمئنه إلى تعاوننا الكامل في هذه الجهود.

كما أودُّ التنويه والإشادة بالعمل المتميز لسلفه، السيد موغتر ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين.

ولا يسعنا إلاَّ أن نُشيد بالأمين العام بان كي – مون، وهو يستعد لتسليم الشعلة بعد ١٠ سنوات كُرِّست كلياً لقضية البشرية. فالتاريخ لن يقتصر على تذكُّر جهود الأمين العام لحلِّ نزاعات عديدة في أرجاء العالم، بل سيتذكَّر أيضاً مشاركته الشخصية في نجاح مؤتمري القمة المعنيين بتغيُّر المناخ والعمل الإنساني، وقد أفضى مؤتمر القمة الأول إلى اتفاق باريس المتعلق بتغيُّر المناخ. وأود الآن، في هذه القاعة، أن أشكر الأمين العام، بشكل أخص، على دعمه القوي لشعب مالي، وجهوده الجديرة بالثناء لإحلال السلام والاستقرار في بلدي ومنطقة الساحل.

إنَّ السلام والأمن هما الشرطان اللازمان للتقدم والتنمية، اللذين نتمنَّاهما لشعوب الأمم المتحدة، التي يشرفنا تمثيلها هنا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفي ما يتعلق بمالي، عرضتُ على الجمعية العامة قبل سنة، اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر، والذي تمَّ توقيعه في باماكو بين حكومة مالي والحركات المسلحة في المنطقة الشمالية من البلد (انظر A/70/PV. 15). واليوم، بعد ١٥ شهراً، ومن هذه المنصة، يمكنني أن أؤكد للجمعية أنَّ الأعمال القتالية قد توقَّفت فعلا بين الحكومة والحركات الموقِّعة عليه. وقد أحرِز حتى الآن تقدم بارز في تنفيذ اتفاق السلام، يُثبت بشكل قاطع عزم حكومة بلدي الوفاء بالتزاماتها، ويفضي إلى تقدم ملموس في جميع المجالات.

وفي فترات منتظمة على مدار السنة، وبالتزامن مع إصدار تقارير الأمين العام بشأن الحالة في مالي، أطْلعتْ حكومة مالي مجلس الأمن على تقدُّمها في تطبيق خطة العمل لتنفيذ اتفاق السلام. ومن بين المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، أود أن أؤكد بشكل خاص تلك المتعلقة بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، فضلاً عن مسائل الدفاع والأمن. وفي الحقيقة، إنَّ هذه المسائل والإصلاحات أساسية، ولها تأثيرها على بقية العملية.

ومن المهم أيضاً ملاحظة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية التالية: تعيين وتولِّي المحافظين في إقليمَي تاودنِّي وميناكا الجديدَين، حيث تمَّ توقيع اتفاقات إدارة المشاريع المفوَّضة لإنشاء وتجهيز الإدارة العامة للإقليمين، بمبلغ ١,٧ مليون دولار للإقليم الأول و ١,٣٦ مليون دولار للإقليم الثاني؛ وسنِّ قانون إنشاء الإدارات المؤقتة، الذي أعقب تعديلاً للقانون المُدوِّن للسلطات الإقليمية، واعتماد مرسوم متعلق بأساليب تولِّي العمل في الإدارات المؤقتة. وأود أن أذكِّر في هذا الصدد أنَّ الجدول الزمني لتولِّي المسؤولية في السلطات المؤقتة، الذي أعدته حكومة مالي بالتعاون مع الجماعات والحركات الموقِّعة على اتفاق السلام، حُدِّد بين ١٥ تموز/يوليه و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦. ومن المؤسف أنه بسبب انعدام الأمن الراهن والاشتباكات الجارية بين بعض الجماعات المسلحة، وبخاصة في كيدال، لم يكن ممكناً إتمام العملية في الموعد النهائي المحدد لها. وفي هذا الصدد، أؤكد أنَّ التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦) سيتيح المجال للاستعادة التدريجية لسيادة مالي على جميع أراضيها، بفضل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة هناك.

وعلى صعيد مسائل الأمن والدفاع، أنشأت حكومة مالي شبكة مؤسسية لإصلاح القطاع الأمني وتنفيذ عملية نزع السلاح، التسريح، إعادة الإدماج وإعادة التوطين. وفي هذا الصدد، قررت الحكومة، بين أمور أخرى، أن تتولَّى المسؤولية عن مقاتلي الجماعات الموقِّعة، قبل إطلاق تلك العملية، مع الزيادة المصاحبة في الميزانية. واستحدثت الحكومة أيضاً آلية تنسيق تنفيذية للمركبات، بغية إعداد أولى الدوريات السيارة المشتركة. وإنني أسارع إلى ملاحظة أنَّ الحكومة واصلت أنشطتها الإنمائية الميدانية، حيثما سمحت الظروف الأمنية بذلك، عبْر تنفيذ مشاريع وبرامج قطاعية، إضافة إلى التدابير الهادفة إلى تحقيق عودةٍ للسلام الدائم واستعادة سلطة الدولة على الأرض الوطنية.

وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أنَّ التنفيذ الفعال لاتفاق السلام يقتضي منا تعبئة الموارد الخارجية لدعم الجهود الوطنية. وفي هذا الصدد، أشكر الشركاء الذين أوفَوا بالتزاماتهم المالية تجاه مالي، وأود أن أؤكد الدعوة الموجَّهة من حكومة بلدي للشركاء التقنيين والماليين، إلى الإفراج عن الموارد التي تمَّ التعهُّد بها في المؤتمر الدولي من أجل التعافي الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عُقِد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وعلى الرغم من جهود الموقِّعين على اتفاق السلام، فإنَّ العملية السلمية ما برحت تواجه تحديات خطيرة متعلقة بأنشطة الجماعات الإرهابية في المناطق الشمالية، التي توسِّع عشوائياً اعتداءاتها غير المتكافئة على المدنيين الآمنين، قوات

مالي الدفاعية والأمنية، أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (بعثة الأمم المتحدة في مالي) وأفراد عملية بارخان بقيادة فرنسية. وإنني أؤكد امتناني لمجلس الأمن على اعتماد القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، الذي جدَّد ولاية بعثة الأمم المتحدة في مالي، وأجاز اتخاذ موقف أكثر استباقاً وصلابة، بين أمور أخرى، بغية تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في مالي.

وأطالب بتعزيز القدرات التنفيذية للقوات المنتشرة، بغية ضمان سلامة وأمن أفراد بعثة الأمم المتحدة في مالي، وتطبيق الابتكارات الواردة في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) ميدانياً. وأود أن أؤكد أيضاً ضرورة تسريع عملية الإيواء المؤقت ونزع السلاح، التسريح، إعادة الإدماج وإعادة التوطين، الهادفة إلى عزل الجماعات المسلحة غير الموقِّعة على اتفاق السلام، والمرتبطة بالشبكات الإرهابية التي تقوِّض أعمالُها الجهود الجارية.

وحكومة مالي بدورها ستضطلع بمسؤوليتها بشكل كامل في إطار الولاية الجديدة. وهي تعمل فعلياً مع بعثة الأمم المتحدة في مالي للتوصل سريعاً إلى رؤية مشتركة لتنفيذ الولاية بإرساء معايير قابلة للقياس. وبناءً على ذلك، أرحب بالاتفاق بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في الاجتماع رفيع المستوى بشأن مالي، الذي عُقِد صباح اليوم لمناقشة أهمية تسريع تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما حتمية ردم الثغرات المتبقية في القدرات التنفيذية لبعثة الأمم المتحدة في مالي.

ولا يمكنني إنهاء هذا الجزء من خطابي بدون الإعراب مجدداً عن آيات الشكر الصادقة والامتنان العميق من شعب مالي، للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، على تقديم الدعم متعدد الجوانب للعملية السلمية في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبالنيابة عن دولة مالي الممتنَّة، أود أيضاً إحياء ذكرى جميع الضحايا، مدنيين وعسكريين على السواء، ماليين وأجانب، ممَّن سقطوا في ميدان الشرف في مالي، دفاعاً عن كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية.

ومن الصعب تصوُّر القضاء على الفقر، والوفاء بوعدنا ألاَّ نترك أحداً متخلفاً عن الركب، في سياقٍ أصبح فيه النزاع المسلح حدثاً طبيعياً جديداً. وانتشار الاعتداءات المرتكَبة في أرجاء العالم تذكير كافٍ بأنه ليس هناك بلد منيع على الإرهاب، وأنه ما من سببٍ يبرِّر العنف المتعمَّد ضد المدنيين الأبرياء. ومالي التي من المؤسف أنها تُواصل مكابدة فظائع الإرهاب، تشجع الدول الأعضاء وتنضم إليها في جهودها المشتركة لتحييد آفة الإرهاب ومرتكِبيه، بما يشمل تنظيم داعش، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، جماعة بوكو حرام، أنصار الدين، حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا والمرابطين، وبخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

ويرحب وفد مالي باختيار موضوع هذه الجلسة – ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“. ولا ريب في أنَّ الدورة الحادية والسبعين للجمعية، بصفتها الدورة الأولى منذ اعتماد رؤساء الدول والحكومات خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ستتيح لنا تقييم سنة كاملة من الجهود لتنفيذ تلك الخطة، بإجراء تحليل كامل للصعوبات التي نواجهها، بهدف إيجاد أفضل السبل والوسائل لضمان تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وهذه الأهداف، التي تستفيد من نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، تحثُّنا على المضيِّ أبعد وأسرع، إذا أردنا وضع نهاية لجميع أشكال الفقر، وتغيير حياة الناس على نحو موضوعي وشامل بحلول عام ٢٠٣٠.

إننا في مالي مقتنعون بضرورة اعتماد استراتيجيات تعزِّز النمو الاقتصادي، وتستجيب للاحتياجات الحيوية للسكان، بما يشمل مكافحة تغير المناخ، حماية البيئة وتوفير التعليم، الرعاية الصحية، الحماية الاجتماعية وفرص العمل للشباب، بالتزامن أيضاً مع تمكين المرأة وضمان إشراكها وإشراك الشباب في إدارة المسائل الدقيقة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية – الاجتماعية للبلد. وقد اعتمدنا في هذا الصدد قانوناً يخصِّص للنساء ٣٠ في المائة من المناصب الانتخابية.

ومن المؤكَّد أنَّ اعتماد هذا القانون سيسهم في زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الوطنية. وبالإضافة إلى تدابير أخرى مساوية في الأهمية، سيكون إعداد الإطار الاستراتيجي للتعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة لفترة السنوات ٢٠١٦-٢٠١٨، على المدى المتوسط، بمثابة النقطة المرجعية الوحيدة لتصميم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المختلفة على مستوىً قطاعيٍ، وتنفيذها ورصدها.

إنَّ تغيُّر المناخ هو أحد التحديات الكبرى المؤثِّرة على بقاء البشرية وتطورها. ومالي، بصفتها مثالاً أولياً على أحد بلدان منطقة الساحل، تحمل العبء الأكبر من آثار تغير المناخ. وهذا ما يجعل وفد مالي يرحب بالالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي، في اعتماد وتوقيع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يشكِّل نقطة تحوُّل حاسمة في الحفاظ على البيئة. وفي هذا الصدد، يسعدني بشكل خاص أن أعلن أنَّ مالي قد أودعت صباح اليوم بالذات صكوكها للتصديق على الاتفاق المذكور، الذي سيُسهم تنفيذه في الحفاظ على بيئتنا بحسب اقتناعي.

لقد آن الأوان أكثر من أيِّ وقت آخر لأن يُفسِح اللجوء إلى السلاح والنزاعات المميتة المجال أمام الحوار الحتمي، بغية إحلال سلام دائم في جميع أرجاء العالم. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي أحرِز في توطيد السلام والأمن في أفريقيا – وبخاصة في ليبريا، سيراليون، غينيا – بيساو وكوت ديفوار – تبقى حقيقة أنَّ الأوضاع في ليبيا وجنوب السودان تظلُّ مصدر قلق كبير. ونحن في الشرق الأوسط نتابع بمنتهى القلق تطورات الأوضاع في سورية، تركيا والعراق – ونؤكد مجدداً إدانتنا الشديدة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وعلى صعيد قضية فلسطين، التي بقيت في صُلب شواغل الأمم المتحدة طوال أكثر من ٧٠ عاماً، تؤكد مالي مطالبتها بحل قائم على وجود دولتين، حيث إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أنَّ شعب مالي وحكومتها يقدمان تضامنهما ودعمهما الكامل للشعب الشقيق لهما في فلسطين، في نضاله المشروع لممارسة حقه في السيادة غير القابل للتصرُّف.

وأود أن أختتم بياني بتذكير الجمعية بأنها مسؤوليتنا الرئيسية، بصفتنا قادة العالم، أن نوفِّر الزخم الضروري لتغيير الكوكب، وضمان التنمية المستدامة والشاملة للأجيال المقبلة، بغية حمايتها من آفة الحرب والبؤس. فملايين الرجال والنساء والأطفال ينتظروننا بفارغ الصبر، مدقِّقين في الأفق بأمل. وليس لدينا حق في أن نخيِّب أملهم. ولتلك الغاية، مالي عازمة على أداء دورها إلى أقصى حدٍّ من قدراتها. فلْتحيَ الأمم المتحدة في خدمة عالَم من أجل السلام والعدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد موكغويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية بوتسوانا

اصطُحِب السيد موكغويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري العظيم الترحيب بفخامة السيد موكغويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ماسيسي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة رئيس جمهورية بوتسوانا، الفريق سيريتسي خاما يان خاما، أود أن أنضمَّ إلى المتكلمين السابقين في تهنئة سعادة السيد بيتر تومسون، على تولِّيه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأحيِّي أيضاً سلفه، سعادة السيد موغِتر ليكيتوفت.

يؤيد وفد بلدي تأييداً كاملاً الاختيار المناسب لموضوع هذه الجلسة، وهو ''أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا''. إننا ندرك ضرورة وأهمية استعراض التقدم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الـ ١٥ المقبلة، ورصده وتقييمه، حيث كان أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أدركت بوتسوانا منذ وقت طويل أنَّ تحقيق التنمية المستدامة يقتضي مُلكية وطنية. ويجب أن تستند إلى مؤسسات وعمليات شاملة، قابلة للمساءلة، ديمقراطية وقوية. وترى بوتسوانا أنَّ التقيد بهذه المبادئ، إلى جانب الاستثمار الحكيم للموارد الوطنية والدعم الدولي للتنمية، مكَّننا من تحقيق ما أنجزناه في السنوات الـ ٥٠ منذ استقلالنا.

وفي غضون أسبوع، أي في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ستحتفل بوتسوانا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها. وأود مجدداً أن أذكِّر الجمعية بأننا كنَّا في عام ١٩٦٦ إحدى أفقر دول العالم، بناتج محلي إجمالي فردي قدره ٧٠ دولاراً. واستطعنا منذ ذلك الحين بلوغ وضع الدخل المتوسط.

وشأن بقية أفريقيا، حين أخبرنا العالم أننا كنَّا جاهزين للحكم الذاتي، اعتبرنا بعض المشكِّكين والمؤرخين والمعلِّقين – وبينهم الكثيرون في أفريقيا – عاجزين، غير جاهزين للاستقلال الحقيقي ولا قادرين عليه. وفي الحقيقة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، أي قبل يومين من انضمامنا إلى مجتمع الدول ذات السيادة، كتب صحفي كندي ساخر، وهو سيد يدعى تشارلز كينغ، ويعمل لدى ''ساوثرن نيوز سيرفيس'' مقالة بعنوان ''فقراء بيتشوانالاند، أرض الصحراء الجائعة، الاستقلال آتٍ الجمعة''، ملاحظاً أنَّ

> ''الرايات الزرقاء والبيضاء والسوداء ترفرف في كل مكان من غابيرونز، عاصمتها غير اللائقة. أمَّا في القفار الواسعة غير المأهولة التي ستحمل إسم بوتسوانا، فهناك القليل ممَّا يُحتفَى به.''

وتابع قائلاً:

> ''إنَّ عامين من الجفاف وكساد المحاصيل قد جلبا الخراب والجوع لسكانها الزراعيين المنتشرين على نطاق واسع. فأكثر من خمس السكان باقون على قيد الحياة فعلياً بفضل التغذية الطارئة، والأرقام تتزايد سريعاً ...
>
> ''ولديها أيضاً ديون وبؤس اقتصادي. ومُقدَّرٌ لها أن تبقى حالة خيرية دولية أبدية، تصدِّر أقدر رجالها وماشيتها مقابل تقديمات نقدية وعينية من الخارج.''

وبنحو ثلاثة كيلومترات من الطرقات المعبَّدة في البلد كله، و ٤٢ خريجاً من الدراسات العليا، وقلة من المدارس الابتدائية، وخطٍّ سكة حديدية وحيد، يديره بلد مُعادٍ تحكمه أقلية بيضاء، سُمِّي آنذاك روديسيا، ومحطة إذاعية وطنية واحدة، تبثُّ ساعتين يومياً، فإنَّ بلدنا وليد بدايات متواضعة، نظَّمنا منها تنميتنا. وبانضمامنا إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٦، إلى جانب ليسوتو، غويانا وبربادوس، فإننا فخورون وراضون بإعادة النظر إلى التجربة التي بدأناها، ونرى أنها كانت جديرة بالمحاولة. ومن منطلَق مبدئي، أولينا أهمية كبرى لبناء دولة موحَّدة، ديمقراطية وقابلة للمساءلة، تستند إلى احترام الديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون والمؤسسات القوية.

وإدراكاً منَّا للظروف والتحديات السائدة، اخترنا إسناد تنمية مجتمعنا إلى أربعة مبادئ إنمائية وطنية رئيسية، هي الديمقراطية، التنمية، الوحدة والاعتماد على الذات.

وبينما نفكر في التحديات التي نواجهها والإنجازات المتواضعة التي حققناها، فإننا نعتز بأننا من بين أكثر الديمقراطيات المستقرة في أفريقيا، حيث ما زلنا نعقد انتخابات حرة نزيهة سلمية ومتعددة الأحزاب كل خمس سنوات دون انقطاع. ونحن على أشد العزم على مواصلة السير على هذا الطريق.

وإذ نحتفل بمرور ٥٠ عاما من بناء دولتنا المستقلة، فإننا ندرك أنه لم يكن ممكنا أن نحقق كل تلك الإنجازات الهامة بدون الدعم والتضامن اللذين تشتد الحاجة إليهما من المجتمع الدولي. ولذلك فإننا سنظل ممتنين إلى الأبد لشركائنا العالميين الموثوقين الذين وقفوا معنا طوال مسيرتنا الصعبة هذه. فقد خطونا اليوم خطوات جبارة وحققنا إنجازات كبيرة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية، فضلا عن تمكين النساء والشباب. غير أنه لا ينبغي أن نرضى عن أنفسنا بسبب تلك الإنجازات.

فبوتسوانا تشعر أيضا بالأثر السلبي لتغير المناخ، شأنها الكثير من الأمم. ويتجلى هذا الأثر في انخفاض الإنتاج الزراعي وتزايد انعدام الأمن الغذائي وتزايد الضغط على موارد المياه، وهي جميعا آثار يتوقع أن تزداد سوءا مع مرور الوقت، وليس ممكنا التقليل من شأن هذه المخاطر. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وفعالة بشأن تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه بغية تجنب العواقب الكارثية للاحترار العالمي. وتتيح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة فرصة استراتيجية لإعطاء الزخم السياسي الذي تمس الحاجة إليه للتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠التي اعتمدتها هذه الهيئة بالإجماع قبل عام واحد بالضبط.

وإن في الحدث الرفيع المستوى الأخير بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، الذي عقد قبل أيام قليلة، تذكرة بالتحديات التي لا نزال نواجهها في كوكبنا. وإذ نشيد بجميع الدول التي تتحمل عبء استقبال الأشخاص المشردين، فإن ذلك لا يشكّل الاستجابة الوحيدة لهذه المشكلة. وينبغي بذل المزيد من الجهد لأجل معالجة المشكلة وإيجاد الحلول في بلدان الأصل نفسها. ومن الواضح أن الحالة الراهنة المتمثلة في استقبال أولئك الأشخاص لا تؤدي إلا إلى تشجيع الآخرين على أن يحذو الحذو نفسه.

وبصفتنا عضوا في المجتمع الدولي، ودولة محبة للحرية والسلام والتمتع بالحياة، لا تزال بوتسوانا تشعر بقلق عميق إزاء العديد من أعمال الإرهاب والنزاعات والمعاناة الإنسانية التي تسببت في تشريد أعداد هائلة من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء طول أمد الأزمة السورية التي كان يمكن احتواؤها في حال التدخل الفوري من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وسيحكم علينا التاريخ بقسوة لسماحنا بتدهور الحالة إلى ما هي عليه اليوم. ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أن الأسد وكذلك نظامه الذي ينفذ المذابح بحق الأبرياء ليسا الطرف الوحيد في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية.

وبالقدر ذاته نشعر بقلق بالغ وندين بشدة مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بواسطة تجاربها الطائشة للقذائف التسيارية. وإذ نعرب عن إدانتنا لتلك الانتهاكات، فقد أعلنت بوتسوانا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تلك الدولة المارقة. بل نرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسوريا لا تستحقان العضوية في هذه الهيئة العالمية بسبب افتقارهما إلى الاحترام والتقيد بالقيم والمبادئ التي تعهدتا بالتمسك بها.

وبوصفنا المجتمع الدولي الذي يتعين عليه الالتزام بالمُثل العالمية والقيم المشتركة، فإننا لن نفي بمسؤولياتنا ما لم نسائل بعضنا في الحالات التي تُنتهك فيها ذات القيم الأساسية لحقوق الإنسان التي تلتزم وتتمسك بها هذه المنظمة. وفي ضوء تزايد التهديدات الأمنية هذه، فإننا نطلب إلى مجلس الأمن – بوصفه

الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين – إبداء الجدية اللازمة في تنفيذ تلك الولاية الهامة. و لم يعد مقبولا البتة التستر وراء ممارسة حق النقض في حين تزهق أرواح الملايين من الأبرياء.

وما زلنا نعرب عن مواساتنا وتعاطفنا مع أولئك الذين يعانون من جراء الكوارث كالزلازل والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية. ونتقدم بتعازينا على جميع أولئك الذين فقدوا أرواحهم في السنة الماضية. ونود أن نثني في ذلك الصدد، على المجتمع المدني على جهوده الدؤوبة في تقديم المعونة الإنسانية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. وبالمثل نؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ منذ وقت طويل – الذي يتشاطره معنا كثيرون في اتساق مع مبدأ المسؤولية عن الحماية – القائل بأن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ونثني على عمل منظمات حقوق الإنسان في الكشف عن الانتهاكات هذه أينما وقعت في عالمنا.

وبوصفنا مؤيدا قويا للمحكمة الجنائية الدولية، فإننا ندعم جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية لأجل تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم. ونحث جميع الدول الموقعة على نظام روما الأساسي على الوفاء بالتزاماتها.

ومن الأهمية بمكان أن نضاعف جهودنا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية توفير الحماية الفعالة للنساء والأطفال في حالات النزاع المسلح وإشراكهم على جميع المستويات وعمليات الوساطة وحفظ السلام وصون السلام والتعمير والتنمية، نظرا لأنهم يعانون أشد المعاناة من آثار النزاع المسلح. وبوصفها دولة محبة للسلام، تؤكد بوتسوانا مجددا إيمانها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن مختلف الصكوك المتعددة الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بالإشادة بالبرازيل لاستضافتها الناجحة للألعاب الأولمبية على الرغم من الانتقادات الموجهة إليها من بعض الأوساط التي توقعت الفشل في تنظيمها لتلك الألعاب بينما واصلت نشر رسائل الذعر عن طريق ربط الألعاب بجملة أمور، بما فيها فيروس زيكا والإرهاب. وفيما يتعلق بذلك، فإننا ندين بشدة اللجنة الأوليمبية الدولية للمعوقين عن الحظر الشامل الذي فرضته على الرياضيين الروس. ولا تتغاضى بوتسوانا عن تعاطي العقاقير بأي شكل من الأشكال، غير أن في معاقبة الرياضيين الملتزمين بمراعاة القواعد الرياضية تمييزا. ولنذكر أن أولئك الذين يشاركون في الألعاب الأولمبية للمعوقين إنما هم من فئة الأشخاص المعوقين، في حين أن الألعاب نفسها ليست سوى وسيلة لإدماجهم ومساعدتهم على التغلب على التحديات التي تواجههم. وبالنسبة لهيئة أنشئت خصيصا للتعاطف مع هؤلاء الأشخاص ورعايتهم، فإن في معاملتهم بتلك الصورة ظلما فادحا. ونرى أن هناك دوافع أخرى خلافا للأسباب المذكورة لذلك التصرف.

وأود أن أؤكد مجددا التزام بوتسوانا المستمر بالاضطلاع بدورها الكامل في السعي إلى توطيد السلام والأمن الدوليين، فضلا عن التزامها بدعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي لجعل عالمنا أكثر أمانا ورخاء للأجيال الحاضرة والقادمة على السواء.

أخيرا، ومادمنا في الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا نتمنى لشعب أمريكا انتخابات ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدونا الأمل في أن يكون الفائز بهذه الانتخابات شخصا معروفا بالتسامح والقبول الشامل للجميع. وأود في الوقت نفسه، أن أرد بالقدر نفسه التكريم الذي قدمه لنا الرئيس أوباما. فنحن في بوتسوانا نعرب عن تقديرنا التام لقيادة الرئيس أوباما، وما زلنا على ثقتنا وإعلائنا لشأنها. فقد كانت تلك ثماني سنوات مجيدة بحق – وهي السنوات الأفضل

للولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا بكل المقاييس. ونتمنى له تقاعدا موفقا ومستحقا عن جدارة.

ولنواصل المضي بعالمنا على مسار التحول بروح الميثاق وعلى النحو المستوحى من خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وألا نسمح بتخلف أحد عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر، باسم الجمعية العامة، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مو كغويتسي إريك كيابيتسوي ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، من المنصة

خطاب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني أيما سرور أن أرحب بفخامة السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد كالا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد بيتر تومسون على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

ونطمئنه إلى التزام إندونيسيا بالإسهام في نجاح فترة ولايته على رأس الجمعية العامة.

إن موضوع المناقشة العامة – ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“ – مناسب في حين نمضي قدما بالتزامنا المشترك لصون الزخم الذي حققناه في العام الماضي والبناء عليه. وتولي إندونيسيا أولوية كبيرة لمسألة التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة. ومن خلال قطع التزامات وتحديد الغايات العالمية في الأهداف الإنمائية للألفية، أحرز العالم تقدما كبيرا في تحقيق التنمية للجميع. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية أداة إرشادية مهمة للبلدان من أجل القضاء على الفقر. وأضاف الإطار الزمني المحدد لتحقيقها شعورا بالإلحاح تمس الحاجة إليه في المجتمع العالمي.

ولدينا اليوم مجموعة جديدة من الأهداف العالمية والأطر الزمنية. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة تحويلية، تمثل إطارا عالميا شاملا للتنمية المستدامة بالنسبة لنا على الصعيد الوطني وللمجتمع الدولي، يمكننا من العمل ككيان واحد. والقضايا التي تعالجها الخطة أوسع نطاقا من تلك التي كانت تغطيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتجسد الخطة التحديات التي تواجهها البلدان على الصعيد الوطني، في حين تُلزم المجتمع الدولي، وبصورة متزامنة، بالتصدي للتحديات العالمية.

وإندونيسيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد اتخذنا تدابير ملموسة مثل تعميم أهداف التنمية المستدامة في خطتنا الإنمائية الوطنية؛ واستكمال الأطر القانونية والمؤسسية للتنفيذ على الصعيد الوطني، فيما نقوم بإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية؛ وإعداد مبادئ توجيهية لخطط عمل وطنية ودون وطنية، وإنشاء قاعدة بيانات لأهداف التنمية المستدامة وآليات لرصدها وتقييمها وتقديم تقارير بشأنها.

غير أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد علمنا درسا هاما، ألا وهو، ضرورة أن تُستكمل الالتزامات الوطنية بتعاون دولي قوي ومتين. وفي هذا الصدد، يجب دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تنظيم شراكة عالمية قوية، شراكة تحقق تغييرا تحويليا في الجهود الرامية إلى

النهوض بالتنمية المستدامة. ويجب أن يوفر المجتمع العالمي أيضا الوسائل الكافية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الوسائل آليات تمويل مستقرة ويمكن التنبؤ بها ونُهجا مبتكرة لتمويل التنمية.

وإذا أردنا أن نحقق خطة عام ٢٠٣٠، فإننا بحاجة إلى بيئة تمكينية. وأنا متأكد من أننا جميعا على دراية بمقولة ”السلام شرط أساسي للتنمية“. وأساسا، فإن هذه المقولة تعني أنه من دون السلام والأمن والاستقرار، لا يمكن تحقيق التنمية. واستنادا إلى تجربتنا في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، يمكن لإندونيسيا أن تشهد على صحة هذه العبارة. فقد حال الصراع الداخلي والنزاعات الإقليمية في ذلك الوقت مع جيراننا دون تركيز إندونيسيا على التنمية.

ونشهد اليوم نفس الشيء تقريبا في أجزاء عديدة من العالم. فقد أدى الافتقار إلى السلام والأمن والاستقرار بعدد كبير جدا من أشقائنا وشقيقاتنا إلى الاضطرار للكفاح من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة، وأحيانا في ظل ظروف غير إنسانية لا يمكن تصورها. وإذا ظلت التوترات المتصاعدة بين البلدان والمنازعات الإقليمية التي لم تتم تسويتها بلا كابح، فإنها ستزيد من مخاطر نشوب نزاعات مفتوحة.

ولا تزال التهديدات الحقيقة والمستمرة نتيجة الإرهاب والتطرف والراديكالية تؤرقنا. وتؤدي عقلية ”نحن مقابل الآخرين“ المثيرة للفُرقة إلى التحيز العنصري والوصم والتعصب الديني. والقائمة الطويلة للتحديات غير التقليدية التي تؤثر تأثيرا عميقا على البشرية في نمو مستمر، وهي تتفاوت من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم إلى الاتجار بالمخدرات، ومن تهريب الأشخاص والاتجار بهم إلى جرائم الفضاء الإلكتروني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ما زلنا نشاهد بعجز معاناة الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من التأييد الساحق للحل القائم على وجود دولتين، لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط تأبى على الحراك. وتتواصل التحديات الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل، مثل ظاهرة اللاجئين والهجرة غير النظامية، الناجمة عن الحالة في سورية واليمن والعراق وأجزاء أخرى من العالم. ويوميا تقريبا، يجب علينا مواجهة الدورة الإخبارية على مدار ٢٤ ساعة، حيث تزودنا شبكات التلفزيون بصور لحقيقة العالم القاسية – من دم ودموع ونظرات متجمدة في أعين أشد الفئات ضعفا، أطفالنا.

ويحدث كل ذلك إزاء خلفية تباطؤ الاقتصاد العالمي. فقد خفّض البنك الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي المتوقع من ٢,٩ في المائة إلى ٢,٤ في المائة. والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع بشكل متزايد. وفي الوقت نفسه، يتواصل التدهور البيئي ويتغير المناخ بسرعة كبيرة، مما يؤثر بشكل مباشر على الدول الجزرية والبلدان الأكثر ضعفا.

ويجب النظر إلى تلك التحديات الجسام على حقيقتها – إنها تحديات عالمية هائلة. ومواجهة هذه التحديات الكبيرة تمثل التزاما علينا وسننتصر في جهودنا هذه. وليس بمقدور بلد واحد أو منطقة واحدة حل هذه التحديات بصورة منفردة. ونحن حاجة إلى حلول عالمية وشراكات عالمية وتضامن عالمي. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى أن تصبح الأمم المتحدة – تلك المنظمة التي تقع في صلب الحوكمة العالمية، منظمة تتسم بالشفافية والفعالية والكفاءة والتمثيل والقابلية للمساءلة.

وفي هذا الصدد، فإن إصلاح الأمم المتحدة هو المفتاح لجعل المنظمة أقوى ولزيادة أهميتها في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وواقعه، وللقضاء على العقلية المتقوقعة التي تتسم بها طريقة أداء الأمانة العامة لعملها. فهناك الكثير جدا من الأطراف الفاعلة المهمة المستبعدة من عمليات صنع القرارات في الأمم المتحدة، والكثير جدا من الحالات التي نُحيت فيها المبادئ الديمقراطية جانبا. وغالبا ما تختلف القرارات المتخذة

في الأمم المتحدة عما هو مطلوب على أرض الواقع. ونحن بحاجة إلى تعميم أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها، فضلا عن المبادئ العالمية مثل حقوق الإنسان، في جميع أنشطة وعمل الهيئات ذات الصلة واللجان والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، يجب على الدول الأعضاء أيضا التكيف مع الحقائق والتحديات الجديدة التي تواجه المنظمة. ونحن بحاجة إلى اعتماد أساليب عمل جديدة من شأنها حماية الغايات الهامة مثل النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن إندونيسيا مدافعة حقيقية عن تعددية الأطراف. وهذا متأصل فينا وفي عملية تأسيس أمتنا وفي دستورنا.

نحن الأمة الرابعة من حيث عدد السكان في العالم، ونضم أكبر عدد من المسلمين من سكانه. ونحن أيضا ثالث أكبر ديمقراطية في العالم. إن بلدنا بلد تسير فيه الديمقراطية والإسلام والحداثة وتمكين المرأة جنبا إلى جنب. ونحن في طليعة تعزيز الديمقراطية والتسامح والتعددية والسلام.

إن أمتنا تتألف من آلاف الجزر، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، ولذلك، فإننا نتفهم تماما آثار تغير المناخ. والأهم من ذلك، إن بلدنا أمة تحترم وتتقيد تماما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في علاقاتها الخارجية. وقد أتاحت تلك السمات لإندونيسيا الاضطلاع بدور يسهم في العديد من الجهود الجماعية للأمم المتحدة.

وفي مجالي السلام والأمن، تظل إندونيسيا ملتزمة التزاما ثابتا بزيادة مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتضع نصب عينها الهدف المتمثل في الإسهام بـ ٠٠٠ ٤ فرد بحلول عام ٢٠١٩. ودفعتنا مبادرة ”خريطة طريقنا رؤية ٠٠٠ ٤ حافظ سلام“ إلى العمل بلا كلل من أجل تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بينما لا نزال ندرك أن المساهمات في عمليات حفظ السلام ليست مجرد أعداد. وجرى أيضا تعزيز تعاون إندونيسيا وجهودها المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونستمر في إبراز دورنا الرائد في مجال مكافحة تغير المناخ من خلال جهود التخفيف والتكيف، ومن خلال معالجة المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار. لقد وقعنا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ونحترم المواعيد المقررة للانتهاء من عملية التصديق في الوقت المناسب. إن إندونيسيا ملتزمة أيضا بالجهود العالمية الرامية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الإقليمي، فإننا نواصل الحفاظ على الاستقرار والازدهار من خلال التعاون الإقليمي النشط، كما يتضح من مشاركتنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك من خلال تبادل المعارف، في إطار تعاوننا فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وفي ظل هذه الخلفية، إسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن ترشيح إندونيسيا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وتجعل ممارسات إندونيسيا، والتزامها وإسهامها في الأمم المتحدة منها شريكا حقيقيا لتحقيق السلام العالمي. وتدرك إندونيسيا بأن طريقنا إلى عام ٢٠٣٠ لن يكون دائما مفروشا بالورود. ومعالجة حقائق عالمنا اليوم لا يمكن أن ينتظر توفر الظروف المثالية. ويجب علينا أن نعزز التزامنا بتكثيف بذل جهود ملموسة لتهيئة بيئة تفضي إلى إحراز تقدم على نطاق واسع، وبالتالي ضمان غد أفضل.

وتحقيق السلام الدائم ليس مجرد هدف، بل إنه من بين العوامل الحاسمة لتحقيق تنمية حقيقية. وتظل إندونيسيا ثابتة في التزامها بأن تكون في طليعة الشراكات العالمية من أجل تحقيق السلام العالمي والرخاء للجميع. وسنعمل دوما على قيادة الجهود الرامية للعمل معا من أجل أمم متحدة أقوى وأكثر تمثيلا وديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، من المنصة.

خطاب فخامة السيد تبان دنغ غاي، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطحب السيد تبان دنغ غاي، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد تبان دنغ غاي، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غاي (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إلى الجمعية العامة تحيات رئيس بلدي، الجنرال سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان، الذي كان يود أن يحضر هنا، ولكن بسبب التزامات وطنية أخرى، طلب مني تمثيله في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. إسمحوا لي أن أهنئ السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أيضا أن أشيد بسلفه، السيد موغنس ليكيتوفت، على العمل الجيد الذي قام به.

والأهم من ذلك، فإنني أود أن أشيد بالأمين العام بان كي – مون وأعرب عن تقديري له على إنجازاته العالمية واهتمامه بجنوب السودان. في ثقافتي، فإن الثور الأبيض يرمز للسلام. وقد أهدى رئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت ذات مرة، ثورا أبيض لمعالي السيد بان كي – مون، كبادرة سلام. وقد كبر الثور بما يكفي الآن، لكي يكون جاهزا للتسليم للأمين العام، الذي نتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

ونحاول كل عام تذكير أنفسنا بالمبدأ الأساسي للسلام العالمي. وعلى الرغم من أن موضوع المناقشة هذا العام هو ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، فإننا لا نزال نفهم بأنه من دون تحقيق السلام، لن نتمكن من تحقيق ذلك الهدف النبيل. وفي الواقع، فإننا بحاجة إلى تغيير عالمنا من أجل الاستجابة بشكل جماعي وعلى وجه التحديد للعديد من التحديات التي نواجهها اليوم. إن وضع حد للمعاناة الإنسانية، وتحقيق كرامة الإنسان للجميع واحترامها في جميع أنحاء العالم، هي أهداف نبيلة يجب علينا جميعا أن نسعى جاهدين إلى بلوغها.

إن بلدي، جنوب السودان، الذي قبلت عضويته في الجمعية العامة قبل خمس سنوات، في تموز/يوليه ٢٠١١، قد انزلق مرة أخرى ووقع في أتون الصراع. واليوم، أصبح جنوب السودان يعاني من حرب أهلية لأننا أخفقنا كقادة للبلد، في الاتفاق بشأن كيفية معالجة التحديات الداخلية المرتبطة بالحوكمة والقيادة داخل حزبنا السياسي، الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبعد عامين تقريبا من استمرار القتال، تمكنا من التوصل إلى قرار، وتوقيع الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، في آب/أغسطس ٢٠١٥، الذي نقوم حاليا بتنفيذه بثبات، بدعم من هيئتنا الإقليمية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن الاتحاد الأفريقي وبلدان اللجنة الثلاثية، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج، والاتحاد الأوروبي والصين وبقية العالم.

مع ذلك، وفي سياق تنفيذ الاتفاق، تسبب أحد زعمائنا، وهو الرئيس السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة، في تجدد القتال خلال الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه، مما أسفر عن حالة جديدة من عدم الاستقرار. ودار القتال هذه المرة، داخل القصر الرئاسي ذاته، مع هدف أساسي يتمثل في الاستيلاء على السلطة بالقوة. ولحسن الحظ، تم إلحاق الهزيمة بقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة، في المعارك التي أعقبت ذلك، وقرر زعيمها الفرار من جوبا، والتخلي عن عملية تنفيذ اتفاق السلام الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٥ في أديس أبابا.

وهذا الرجل قد لجأ إلى قتال الحكومة ذاتها التي كان يشغل منصب النائب الأول للرئيس فيها.

وبعد مغادرته، اجتمع حزبنا، الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة، وهو الحزب الرئيسي في الاتفاق، واتفق على استبداله بوصفه زعيما للجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة. وقد اتخذت القيادة الرسمية للجيش الشعبي هذا القرار بعد أن ثبت لديها أن منصب النائب الأول للرئيس أصبح شاغرا وأن العودة إلى الحرب ليست من بين خيارات البلد والشعب. واتُخذ هذا القرار بغية السماح بأن يسود السلام والاستقرار في البلد، فضلاً عن إيجاد شريك للجيش الشعبي في تنفيذ اتفاق السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم انتخاب زعيم جديد للجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة. وبناء على ذلك، فإنني هنا لتمثيل بلدي بصفتي النائب الأول للرئيس. ونحن مصممون في هذه المرة – أكثر من أي وقت مضى – على المضي قدماً ببلدنا في أجواء من السلام والتنمية بهدف تجنب معاناة شعبنا.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للأمم المتحدة على المساعدة الإنسانية التي قدمتها، ولا تزال تقدمها، لشعبنا. وأود أيضاً أن أشكر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي واللجنة الثلاثية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين على جهودهم الدؤوبة في ضمان التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع وعودة جنوب السودان إلى مسار السلام والاستقرار.

وفي الوقت الراهن، بوسعي أن أبلغ أعضاء الجمعية بكل ثقة أن الحالة في بلدي مستقرة وسلمية، وأن حكومة بلدي تقوم بوظائفها وأن الحياة تعود إلى طبيعتها. وتؤدي الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية وظائفها. وعلاوة على ذلك، فقد أعيد تشكيلها وهي تواصل عملها، وقد أُنشئت ثكنات لقوات الجيش. بيد أن تأثير النزاع، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، يعرض اقتصادنا لضغوط مالية غير مسبوقة، مما يسبب مشقة لعموم الناس. ومع ذلك، جنباً إلى جنب مع شركائنا في التنمية وأصدقائنا، فإننا نبذل كل جهد لمعالجة الصدمات الاقتصادية من خلال تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتبسيط سياساتنا المالية وتحسين الدخل من الإيرادات غير النفطية والانخراط في أنشطة زراعية وتعدينية وسياحية، بما في ذلك السياحة البيئية، وتشجيع المستثمرين على المجيء إلى جنوب السودان.

وتتمثل محطة هامة أخرى في أن جنوب السودان والسودان يمضيان الآن بسرعة لضمان تحقيق المصالحة بين الدولتين وتطبيع علاقاتهما، لكي تستطيع الدولتان تقديم خدمات أفضل لمواطنيهما. ولا يجوز بعد الآن إيواء القوى الهدامة من أي من البلدين. ويعمل السودان وجنوب السودان أيضاً عن كثب مع البلدان الأخرى في منطقتنا – ولا سيما إثيوبيا وكينيا وأوغندا – لتحقيق رؤية التنمية المستدامة من خلال بناء الهياكل الأساسية، مثل شبكات الطاقة والطرق، بغية تحسين حياة المواطنين.

في كثير من الأحيان، نتخذ قرارات بصورة فردية، وأحياناً بشكل جماعي، في محاولة لمعالجة حالات من قبيل منع بلد من الانزلاق إلى النزاع، مع الدعوة في الوقت ذاته إلى الإصلاح وإرساء الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وما إلى ذلك. ولكن نتائج هذه الإجراءات قد تسهم في بعض الأحيان في حدوث الأشياء عينها التي كنا نحاول تفاديها في المقام الأول.

فبعض القادة الذين قد لا يتفقون مع تلك الجهود يؤكدون أن تلك الإجراءات غير مفيدة. والنقطة التي أحاول أن أبينها في هذا الصدد هي أن الجهود المبذولة في بعض بلداننا، والتي نتخذها بنيّة حماية المدنيين والنهوض بالديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والعدالة، لا تُسفر دائماً عن النتائج المرجوة.

وبدلاً من ذلك، ينتهي بنا المطاف، في معظم الحالات، إلى التسبب في حالات تشرد ونزوح لاجئين. ولدي ميل إلى الاعتقاد بأن مشكلتنا كمنظمة عالمية هي أننا لا نستمع، في كثير من الحالات، إلى آراء البلدان التي نريد تحسين حياة الشعوب فيها، أو نرفض ذلك.

إن قوة الدفع العالمية لتغيير العالم من خلال أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون أن يستمع أحدنا إلى الآخر – سواء كنا من الدول الكبيرة أو الصغيرة، وسواء كنا من البلدان الغنية أو الفقيرة، من البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، مثل بلدي جنوب السودان. إن ما يحدث في جزء من العالم يؤثر على الأجزاء الأخرى منه. ولذلك، من الضروري أن نعمل معاً لحل المسائل البالغة الأهمية التي تؤثر على كوكبنا، ومن بينها، الإرهاب والنزاعات والهجرة وتغير المناخ وانتشار الأسلحة النووية والعنصرية وانعدام الأمن الغذائي. وهذه المسائل تتطلب العمل الجماعي والتعاوني إذا أردنا أن نجعل العالم مكاناً أفضل لنا جميعاً. وإذا أردنا تغيير عالمنا، فيجب علينا جميعاً أن نشعر بأننا ننتمي إليه، من زاوية الحق والالتزام، ويجب علينا العمل بوصفنا شركاء حقيقيين في تغييره. إن مواقف التعالي والوصاية، تحت ستار النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى أزمات خطيرة في شكل مقاومة من قبل الأطراف المتأثرة.

ونحن في جنوب السودان نؤمن بالحوار ونحترم بعضنا بينما ننخرط في حل المشاكل. وبينما يواصل مجلس الأمن السعي إلى صون السلام والنظام في العالم، على النحو المنصوص عليه في المادتين ٢٣ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، نريد في جنوب السودان أن نكون مشاركين فاعلين في تحقيق هذه الأهداف النبيلة. إننا نريد السلام في جنوب السودان والعالم بأسره، ليس من أجل الجيل الحالي فحسب، بل أيضاً من أجل الأجيال المقبلة. ولهذا، ينبغي النظر إلى أعمالنا كفرادى بلدان أو دول أعضاء في الأمم المتحدة باعتبارها تهدف إلى تعزيز السلام، لا إلى إثارة مزيد من النزاعات. وفي تاريخنا الحديث، سببت إجراءاتنا المزيد من المعاناة بدلاً من حل المشاكل. وينبغي ألا يكون الأمر كذلك إذا أردنا أن نكون مخلصين للمثل العليا والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد للجمعية أن حكومتنا وافقت على قرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وتعكف بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان والبلدان الأخرى في المنطقة على مناقشة تنفيذ القرار. إن موقف حكومة بلدي هو أن علينا زيادة المشاركة مع الأمم المتحدة بشأن تفاصيل تنفيذ القرار لتجنب عرقلة عملية التعافي والمصالحة على الصعيد الوطني. فغالباً ما يؤثر التدخل الخارجي سلباً على المصالحة الداخلية. ويمكن النهوض بمهام قوة الحماية الإقليمية من خلال التآزر والتعاون مع الحكومة الانتقالية.

وأخيراً وليس آخراً، ستتعاون جمهورية جنوب السودان مع البعثة والهيئات الإقليمية والهيئة الحكومية الدولية وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي واللجنة الثلاثية والاتحاد الأوروبي وجميع أصدقائنا في مسيرتنا نحو التعافي من المأساة التي حلت بنا. ونعد بتحقيق السلام والعدالة وإعادة بناء مؤسسات قوية وذات مصداقية في بلدنا. ونخطط للمضي قدماً بالبلد في مشاريعه الإنمائية الرئيسية – الطرق والجسور والمدن الجديدة وشبكات الطاقة والتعليم والصحة – وفي تحديث الزراعة حتى يمكننا إطعام شعبنا.

وسنخصِّص الموارد التي وُهِبت لنا، من النفط والمعادن إلى رأس المال البشري، لتنمية الدولة الأكثر فتوَّة في العالم. وإننا نطلب من شركائنا الدعم والتعاون والتشاور والحوار، بينما نتشارك معاً في تغيير عالَمنا عبْر تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية جنوب السودان على البيان الذي أدلى به للتوِّ.

اصطُحِب السيد تابان دينغ غاي، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

خطاب السيد مويسيس عمر هاليْسْليفيتز أسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطُحِب السيد مويسيس عمر هاليْسْليفيتز أسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري العظيم الترحيب بفخامة السيد مويسيس عمر هاليْسْليفيتز أسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أسيفيدو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): إنني أحمل التحيات من شعب نيكاراغوا ومن رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا. ونحن سعداء جداً بأن يترأس الجمعية العامة للمرة الأولى على الإطلاق شقيق من فيجي، وهي دولة جزرية في منطقة المحيط الهادئ. ويمكنه أن يعوِّل على دعم نيكاراغوا.

قبل سنة، وافق المجتمع الدولي على إطلاق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، التي تتيح لنا فرصة تاريخية لتغيير كوكبنا، والنضال من أجل نظام عالمي عادل، بحيث يمكننا معاً، بسلام وتضامن وعلى نحو تكاملي، الدعوة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لقد أصبح الفقر المدقع وعدم المساواة أكثر وضوحاً من أيِّ وقت آخر في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وبخاصة في الفئات الضعيفة والمهمَّشة، بما يشمل الأشخاص الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاستعماري والتدخُّل الأجنبي. فمن المُلِحِّ أن نقضي على الاستعمار ونُنهي التدخلات والاعتداءات العسكرية، بغية التجسيد الكامل لحق شعوبنا في تقرير المصير والتنمية.

إنَّ الحق في التنمية حقٌّ للجميع. ويظل من واجب المجتمع الدولي أن يستجيب للملايين من البشر، الذين يبقى هذا الحق بالنسبة إليهم حُلُماً. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتقيد كلياً ونهائياً بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بتوفير موارد مالية إضافية وقابلة للتنبُّؤ وكافية. وتدرك نيكاراغوا الحاجة إلى بناء مجتمعات هادئة وعادلة وشاملة، توفر الوصول المتكافئ إلى العدالة الاجتماعية المستندة إلى احترام حقوق الإنسان، بما يشمل الحق في التنمية.

لقد قيل الكثير في الأيام الأخيرة عن تغير المناخ. والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ترى أن عام ٢٠١٦ يتَّجه نحو تجاوز كل سجلاَّت درجات الحرارة منذ بدء الاحتفاظ بها، ممَّا يوضح أنَّ الاتفاقات التي تمَّ التوصل إليها في الدورة الحادية والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، أخفقت في إرساء نقطة انطلاق ثابتة للتصدي للتحدي الأكبر الذي يواجه الكوكب. والصيغة الطوعية غير الملزمة ستؤدي إلى زيادة في الحرارة العالمية قدرها ٣ درجات مئوية أو أكثر، ممَّا سيترك آثاراً كارثية على البلدان الضعيفة للغاية.

ويعتقد الكثيرون منَّا أنَّ ما اتُّفِق عليه في باريس غير كافٍ، ونحن نحثُّ على أعمال أكثر طموحاً. ونلاحظ بقلق كبيرٍ سجل درجات الحرارة في جميع أرجاء العالم، والقليل من الطموح لخفض انبعاثات غاز الدفيئة، ممَّا يعزز موقف نيكاراغوا في الدورة الحادية والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإذ تمتثل نيكاراغوا للقانون الدولي، وتأخذ في الحسبان مبدأ معالجة الأضرار، فقد طالبت بسياسة تعويضٍ عالمية لمعالجة تلك الظاهرة.

وإننا نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد دعمنا للتطلعات العادلة لجمهورية الصين في تايوان، من أجل مشاركة أوسع في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفقاً لمطالب واحتياجات تلك الدولة الشقيقة التي عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، والتي لا ينبغي استبعادها من المنظمة.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدنا رغبتنا في إثبات أنفسنا، بصفتنا منطقة سلام وتنمية منصِفة، بغية تحقيق سلام ثابت ودائم وعدالة اجتماعية من خلال الحوار والتفاهم. ونحن سعداء، ونرحب باستعادة العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن من المخيِّب للآمال ملاحظة تكثيف التدابير التي تستبقي الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الجائر وغير الإنساني والإجرامي على كوبا.

وإننا نؤكد تهانئنا لجمهورية فنزويلا البوليفارية على تولِّيها مؤخراً قيادة حركة عدم الانحياز. وفي هذا الصدد، نقدم دعمنا الكامل للرئيس نيكولاس مدورو موروس وحكومته الشرعية، التي لا تزال ضحية العدوان والاعتداء وسياسات زعزعة الاستقرار من الخارج، بالتنسيق مع قطاعات مناهضة للديمقراطية وخاضعة لهيمنة الأقلية من الماضي.

ونشيد مجدداً بتوقيع اتفاقات السلام في كولومبيا بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، ونتقدم بأفضل تمنياتنا بأن تسود اتفاقات السلام وتُنفَّذ.

إنَّ بورتوريكو تنتمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن نطالب بأن تسوِّي الدولة الاستعمارية هذه الحالة عبْر الحوار والتفاوض. وندعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإفراج عن الزعيم الوطني البورتوريكي أوسكار لوبيث ريفيرا، بمثابة لفتة إنسانية.

إننا نعرب عن تضامننا ودعمنا للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع السيادي على جزر مالفيناس، جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها.

يجب أن تمتثل المملكة المتحدة فورا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتستأنف المفاوضات المباشرة مع الأرجنتين.

ونعيد تأكيد تضامننا مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل إقامة دولة مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. إننا نطالب بالعودة الفورية لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل حاليا.

ونرحب بتضامننا مع شعب الصحراء الغربية في كفاحه تحت قيادة جبهة البوليساريو، ونعقد العزم على مواصلته.

ونعيد تأكيد تضامننا الكامل مع سورية حكومة وشعبا في كفاحها ضد الإرهاب الدولي دفاعا عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. إننا نشدد على الحاجة إلى حل سياسي عن طريق التفاوض فيما بين السوريين وإنهاء التدخل الأجنبي، بما في ذلك تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية. لقد آلمنا أن نشهد انتشار الهجمات الإرهابية ضد الشعوب والحكومات. إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وستظل نيكاراغوا دائما تروج لسياسة السلام والوحدة والتفاهم فيما بين الأمم والتوصل إلى حلول سياسية عبر التفاوض للنزاعات ولحق شعوبنا في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه. وبوصفنا الرئيس المؤقت الحالي لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، نقوم بتعزيز تكاملنا في جميع الميادين ونعمل معا لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. إننا نسعى، جنبا إلى جنب مع السلفادور وهندوراس، إلى جعل خليج فونسيكا منطقة للسلام والتنمية.

ونسلط الضوء على الحاجة إلى القضاء على الأخطار التي تهدد الأمن المدني والنظام الاجتماعي في منطقتنا باستراتيجية قوية ومنسقة لمكافحة الجريمة المنظمة وتداعياتها. وتتركز سياساتنا، في

نيكاراغوا، على الإنسان كفرد وعلى الأسرة. إن شعبنا يؤكد على ثقته في نموذجنا المسيحي الاشتراكي للتضامن، الذي يكفل أن تستمر حياتنا في التحسن بطريقة آمنة ومستقرة، في نمو وسلام مع شعبنا كجهة فاعلة رئيسية. ومن خلال الحكم الرشيد، منحنا الأولوية إلى النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل والحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز المساواة بين الجنسين واستقرار الاقتصاد الكلي في سيادة وأمن وفي انسجام مع الأرض.

وقد أقر المنتدى الاقتصادي العالمي بنيكارغوا باعتبارها أحد أنجح البلدان في مجال المساواة بين الجنسين، وبوصفها البلد الأكثر أمانا في أمريكا الوسطى وأحد البلدان الأكثر أمانا في أمريكا اللاتينية. وبوصفنا أحد البلدان الثلاثة الأكثر أمانا للاستثمار، فقد حافظنا على نمو اقتصادي مطرد بنسبة حوالي ٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي في السنوات الخمس الماضية. وقد حققنا هذا النجاح من خلال نموذج للشراكة والحوار والتوافق في الآراء تحت قيادة حكومتنا، بالعمل مع القطاع الخاص والعمال أنفسهم.

ونرفض المقترحات والمبادرات التي طرحها مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، لأنها تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة. فقد تورطت هاتان الهيئتان التشريعيتان في سياسة تدخل عبر التاريخ وتدخلتا في عملياتنا السيادية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتزداد حدة التدخل على وجه الخصوص في موسم الانتخابات.

وسنواصل، في نيكاراغوا، تعزيز السلام والاستقرار والأداء الحكومي والتقدم من خلال مقترحات غير مسبوقة كنموذجنا للشراكة والحوار والتوافق في الآراء، والتي لها وضع دستوري وساعدتنا على تعبئة الاقتصاد وتحقيق تقدم هام في مكافحة الفقر. وتكرر حكومة المصالحة الوطنية والوحدة مجددا التزامها الراسخ بهذا النموذج، الذي يوحدنا حول الصالح العام وتعيد تأكيد التزامنا الثابت بالسلام والأمن والطمأنينة والديمقراطية.

وقد برهن شعبنا، في الأسابيع السابقة للانتخابات العامة، على دعمه بمعدل توافق عال واستعداده للمشاركة في انتخابات ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بثقة وأمل.

وستواصل نيكاراغوا الكفاح من أجل عالم قيم أفضل، حيث يسعى البشر إلى تحقيق تنمية سيادية ومنصفة ومستدامة وعادلة وآمنة؛ وحيث يتجلى تقدم العلم والتكنولوجيا في جميع مجالات حياتنا، ويكون سهل المنال يتقاسمه الجميع. ولن يكون بوسعنا جعل عالمنا مكانا أفضل إلا عندما نلتزم نحن أنفسنا، إلى جانب الأسرة والمجتمع، التزاما ثابتا بالسلام والمساواة بين الأمم ومجتمعات كل منها.

وأختتم بياني بإعلان أملي في أن يسود السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مويزيس عمر هاليسلفينس آسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا، من المنصة.

كلمة دولة السيد ثونغلون سيسوليت، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

اصطحب السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أرحب، بسرور بالغ، بدولة السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أولا،

بالنيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أتقدم بخالص التهاني إلى سعادة السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. إنني أؤمن إيمانا راسخا بأنه سينجح نجاحا كبيرا، بثراء خبرته، في قيادة هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن على استعداد لأن نقدم له دعمنا وتعاوننا الكاملين في أدائه لواجباته النبيلة.

كما أتوجه بخالص التهاني إلى معالي السيد موغتر ليكتوفت على نجاحه في إنجاز مهامه كرئيس للدورة السبعين للجمعية العامة.

وكذلك أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمعالي الأمين العام بان كي – مون على جهوده النشطة والدؤوبة للوفاء برسالة الأمم المتحدة وأهدافها على جبهات عديدة خلال العقد الماضي.

ولا يزال المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء التطورات والتحديات المختلفة في العديد من المناطق في العالم. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، لا يزال الإرهاب والتطرف يشكلان خطرا على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وهناك أكثر من ٨٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم ما برحوا يعيشون في فقر مدقع؛ في حين تسببت الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في أضرار هائلة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاقتصاد العالمي هشا وإن تنامى يتنامى ببطء.

وفي ظل هذه الخلفية، فقد بذل المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة جهودا جماعية من أجل الاستجابة لتلك التحديات والتصدي لها باعتماد مختلف التدابير والآليات، بما في ذلك أطر التعاون مثل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وبرامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي هذا الصدد، أرى أنه يتحتم علينا أن نكون حازمين في ترجمة التزامنا السياسي إلى إجراءات ملموسة، مع تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون والمساعدة بغية التصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجهنا. ويجب علينا أن نواصل التقيد بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة في حل النزاعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون الإنمائي مع التركيز على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الوقت ذاته، فإن الأمم المتحدة – التي من واجبها تشجيع الدول الأعضاء في تنفيذ هذه التدابير ومساعدتها على ذلك – ينبغي أن تحسن آلياتها وأساليب عملها لتمكينها من التصدي للتحديات والاضطلاع بتلك الواجبات على نحو فعال.

إن منطقة جنوب شرق آسيا لا تزال تنعم بالسلام والاستقرار، مما لا يوفر بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة فحسب، بل ولتعزيز التعاون الإقليمي في الحقبة الجديدة لجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا – بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥– فضلا عن تعزيز التعاون بين جماعة الرابطة وشركائها الخارجيين، بهدف زيادة توطيد وتعزيز جماعة الرابطة وفقا لمبادرة رؤيتها لعام ٢٠٢٥ من خلال الأطر التي بدأتها رابطتنا. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما شركاء الحوار مع الرابطة والأطراف الخارجية الأخرى، دعم الرابطة ومكانتها المحورية في الهيكل الإقليمي المتغير.

وتفخر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ويشرفها أن تتولى رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٦، السنة الأولى في حقبة جماعة الرابطة. وبهذه الروح، أدخلنا موضوع ”تحويل الرؤية إلى واقع من أجل جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا دينامية“، الذي يهدف إلى إعمال رؤية عام ٢٠٢٥. وقد

اعتمدت مؤتمرات القمة التي عقدتها الرابطة ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر، العديد من الوثائق الهامة المتعلقة بالتعاون داخل الرابطة وبين الرابطة وشركائها الخارجيين. وقد أسهم كل ذلك إلى حد كبير في قضيتنا المشتركة المتمثلة في صون وتعزيز السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة والعالم بأسره، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتغتنم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه الفرصة للإعراب عن خالص شكرها وتقديرها للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في الرابطة وشركاء الحوار، على التعاون الكريم والدعم الذي قدموه لرئاستنا للرابطة هذا العام.

هذا العام هو السنة الأولى لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالرئيس على اختيار موضوع هذه الدورة للجمعية ليكون ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، وهو موضوع يستجيب لوضعنا الحقيقي. وأعتقد أنه يتعين علينا تعميق فهم أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل إدماجها في خططنا الإنمائية الوطنية وتعبئة الموارد الكافية من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما يجب علينا كفالة بيئة سلمية ومستقرة، وهو تطلع مشترك للبشر ويتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة للسلام والصداقة والتعاون الإنمائي، يرمي إلى كفالة أننا نحن، الشعوب، نعيش معا في سلام وبكرامة.

في أوائل هذا العام، أجرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية انتخابات الجمعية الوطنية، التي أقرت لاحقا حكومة جديدة. وواصلت الحكومة سياساتنا بشأن التنمية الوطنية وعممت أهداف التنمية المستدامة في خطتها الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، واستراتيجيتها الإنمائية لعام ٢٠٢٥، ورؤية عام ٢٠٣٠. ونعتبر أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التزام دولي لن يسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فحسب ولكنه سيعود بفوائد التنمية على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتحقيقا لهذه الغاية، تركز حكومة بلدي على تحقيق أهداف مبادرات التنمية السالفة الذكر، التي تشمل، من بين أمور أخرى، العمل على تحقيق النمو الأخضر والتنمية المستدامة، والحفاظ على النمو الاقتصادي المطرد، ومواصلة الحد من الفقر، والارتقاء من مركز أقل البلدان نموا.

وبالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، اعتمدت حكومة لاو ثمانية عشر هدفا وطنيا للتنمية المستدامة – لحماية الأرواح من الذخائر غير المنفجرة. وقد قمت أنا شخصيا، جنبا إلى جنب مع الأمين العام بان كي – مون، بالبدء رسميا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ٧ أيلول/سبتمبر في فينتيان. وغاياتها هي ضمان أن يجري الاضطلاع بالأنشطة المتبقية الخاصة بالذخائر غير المنفجرة بحلول عام ٢٠٣٠ وأن يتم تطهير جميع أوجه التلوث المعروفة الناتجة عن الذخائر غير المتفجرة في المناطق ذات الأولوية العالية وجميع القرى المصنفة بأنها فقيرة؛ وأن يتم تقليص الخسائر السنوية في الأرواح نتيجة حوادث الذخائر غير المنفجرة قدر الإمكان؛ وأن تتم تلبية احتياجات جميع الناجين من الذخائر غير المنفجرة وضحاياها.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أحد أقل البلدان نموا وبلد غير ساحلي لا يزال يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تعترض تطوير الهياكل الأساسية والموارد البشرية الجيدة – ضمن أمور أخرى – والتي تتطلب الدعم والمساعدة المتواصلين من المجتمع الدولي. وإنني على ثقة من أننا سنتمكن من تحقيق تلك الأهداف من خلال عزم حكومة لاو، بالاقتران مع استمرار تعاون المجتمع الدولي ومساعدته.

لقد أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأكثر تواترا وشدة على التنمية الوطنية وسبل معيشة الشعوب في جميع أنحاء العالم.

ويشكل ذلك تحديا رئيسيا، لا يستطيع أي بلد أن يتصدى له بمفرده. وإذ تسلم بأهمية هذه المسألة، انضمت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رسميا إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويحدوني أمل كبير جدا في أن يدخل اتفاق باريس حيز النفاذ قبل نهاية هذا العام وأن يُنفذ على نحو فعال. ومن جانبها، قدمت حكومة لاو مساهماتها المحددة وطنيا وأدمجت تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وإدارتها في خطتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تظهر الدروس المستفادة من الماضي أن استخدام القوات المسلحة لحل النزاعات، التي نشبت في مناطق مختلفة من العالم، لا يجلب إلا الدمار الهائل على الجنس البشري، مثل الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات، مما يؤدي إلى الفقر والجوع وغيرهما من الآثار السلبية. وهذا يؤدي إلى تصاعد الجرائم والهجمات الإرهابية. وفي ذلك الصدد، تدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المجتمع الدولي إلى إظهار الإرادة السياسية لمعالجة النزاعات في مختلف أنحاء العالم بالوسائل السلمية، وهو ما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيده.

وتأمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دائماً أن تحل الأطراف المعنية قضية فلسطين بالوسائل السلمية بغية إنشاء دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا وتعرب عن أملها الشديد في أن يجري تعزيز هذه العلاقات أكثر بما يؤدي إلى رفع الحظر المفروض على جمهورية كوبا في المستقبل القريب.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لا بد من مواصلة تعزيز الأمم المتحدة، لا سيما من حيث فعاليتها في معالجة المسائل العالمية الهامة. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم الدعم والتعاون الكاملين والوفاء بالتزاماتها الدولية من أجل التصدي لهذه التحديات العالمية الهائلة وخاصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد التزامها الراسخ وإصرارها على مواصلة العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لبناء عالم أكثر أمنا وسلاما وإنصافا وازدهارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا.

اصطُحب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هولنيس (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن انضم إلى زملائي القادة في الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين التي تتيح لنا فرصة التصدي بأكثر الطرق فعالية للتحديات التي وُضعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للتغلب عليها.

وأهنئ السيد بيتر تومسون على توليه رئاسة هذه الدورة ويسرني أن يترأس ممثل دولة جزرية صغيرة نامية جمعيتنا. وأنا على ثقة بأن مداولاتنا خلال هذه الدورة ستُترجم إلى التزامات وإجراءات مجدية تحت قيادته القديرة.

وأود أن أشكر الأمين العام على إسهامه في عمل الأمم المتحدة على مدى السنوات ال ١٠ الماضية. وينبغي الإشادة بجهوده الدؤوبة في قيادة المنظمة، مما أتاح لها أن تظل في طليعة الحوار وبناء التوافق والتعاون على الصعيد الدولي.

باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، التزمنا نحن كمجتمع عالمي بكفالة رفاه جميع الشعوب. ومع ذلك، تدرك جامايكا أنه لا بد من استكمال الجهود الوطنية بشراكات عالمية ليتسنى تحقيق هذه النتيجة. وندرك حقا أن مسؤولية تحويل عالمنا تقع على عاتق كل منا – كل دولة وكل فرد. وتحت قيادتي وبالرغم من التحديات، نلتزم في جامايكا التزاما كاملا ونرسي الأساس لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وسريع.

وشأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، يواجه طريقنا نحو التنمية المستدامة عراقيل جراء النمو المنخفض منذ سنوات والدين الوطني الخانق ومعدلات البطالة المرتفعة والتي تفاقمت جراء ضعفنا في مواجهة المخاطر الطبيعية والصدمات الخارجية الأخرى. وتمشيا مع أولويات خطة جامايكا ”رؤية عام ٢٠٣٠“ وأهداف التنمية المستدامة العالمية، تنفذ حكومتي استراتيجيات ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتحقيق الأمن والتخفيف من حدة الفقر. وتلك هي أسمى أهدافنا للسنوات الأربع القادمة. ونعكف على بناء شراكات أقوى مع قطاعنا الخاص ونجري إصلاحات هيكلية لتعزيز بيئة تجارية مواتية، مما سيجعل جامايكا مقصداً أكثر جاذبية للاستثمار المباشر الأجنبي والمحلي. كما نتحلى بالعزم في التزامنا بكفالة الاضطلاع بالنشاط الاقتصادي بطريقة لا تحمي بيئتنا الطبيعية وتحافظ عليها فحسب، بل تطور أيضا أهم أرصدتنا – شعب جامايكا. كما سنواصل بناء شبكة الحماية الاجتماعية التي تمثل أمرا ضروريا لكفالة رعاية الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعنا.

وبينما نتبع نهج الاعتماد على الذات، يجب أن أوجه نظر الجمعية العامة إلى مسألة تتطلب التعاون الدولي. إن البلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون مثل جامايكا تستعد للانتقال الاقتصادي من خلال تحقيق مستويات عالية نسبيا من الصحة والتعليم. ومع ذلك فإنه في ظل أجواء انخفاض النمو الاقتصادي إلى مستويات تاريخية، تواجه هذه الإمكانية تهديدا خطيرا بسبب اضطرارنا للاختيار بين تسديد الديون والإنفاق الحافز النمو.

وليس أمام جامايكا أي خيار. ويجب على جامايكا سداد ديونها ونحن نعكف على تسديد ديوننا. ولكن نتيجة لهذا، لا تتوفر موارد للحكومة لتنفيذ الاستثمارات العامة التي تحفز النمو الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق على مسائل في غاية الأهمية مثل الأمن – والذي يؤثر غيابه سلبا على النمو – مُعرض للخطر.

في هذه الظروف، كانت البلدان النامية تستطيع في السابق الاستفادة من المساعدات الإنمائية التي يمكن استخدامها للاستثمار في البنية التحتية على نحو معاكس للدورات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحقيق نمو، وهو ما يعزز بدوره القدرة على سداد الديون. لكن التصنيف التعسفي على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد يمنع البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون من الوصول إلى هذه الموارد. المشكلة هي أنه في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعطي مؤشرا لمتوسط الدخل، لكنه لا يقول شيئا عن مخزون البلد من الثروة ولا يأخذ في الاعتبار أوجه الضعف التي تواجهها بعض البلدان.

وعلاوة على ذلك، قامت بعض البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون مثل جامايكا بإصلاحات مالية وهيكلية عميقة لتحسين الإدارة المالية وتحقيق القدرة على تحمل الديون لكفالة ألا نعود أبداً إلى المستويات العالية غير المستدامة من الديون. بيد أنه نظرا لعدم وجود وفرة من القدرة الاحتياطية غير المستخدمة في اقتصاداتنا لن تبدأ هذه الإصلاحات دورة النمو على الفور. بدلاً من ذلك، يجب أن تتبع الاستثمارات الجديدة بحجم وسرعة يصعب القيام بها بدون مشاركة كاملة من المؤسسات الإنمائية الدولية. ويهيئ هذا آفاق فخ البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون – وهي حالة تكون فيها البلدان على أعتاب الانتقال لكنها متوقفة ومعرضة للانهيار.

وافتراض أن حالة البلدان المتوسطة الدخل تغني عن الحاجة إلى الوصول المستمر للمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسرة لا تدعمه الأدلة التجريبية. وإمكانية الفخ المحتمل للبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون تهدد المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وبلدان مثل بلدنا دأبت لبعض الوقت على تسليط الضوء على هذه المشكلة. لكن احتمال فخ البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون لم يؤد إلى تغيير في عقلية الذين يترأسون عملية صنع القرار التي تؤثر تأثيراً مباشرا على توقعاتنا الاقتصادية والمالية العالمية. وأعيد التأكيد على أنه يجب مراجعة هذا التصنيف الواسع النطاق للبلدان، الذي يستند فقط إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لأن هذا المقياس، بمعزل عن غيره، يخفق في المراعاة الكاملة والدقيقة لأوجه الضعف الإضافية ومستويات المديونية. وهناك مقاييس أخرى مختلفة للتنمية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

منذ عدة سنوات استجاب المجتمع الدولي بنبل لمشكلة الديون التي لا يمكن تحملها في البلدان الفقيرة من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، استرشادا بالمبدأ القائل بأنه لا ينبغي لأي بلد فقير أن يواجه عبء ديون لا يمكنه تحمله. وأيدنا هذا آنذاك، ونؤيده الآن استنادا إلى مبدأ مماثل للبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون.

بيد أن الوقت قد حان لكي يلتف المجتمع الدولي حول مبادرة للبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، يدعمها المبدأ القائل بأن البلدان المثقلة بالديون التي تعاني أوجه ضعف هيكلية تتعلق بعدم القدرة على التنويع، مثل الحجم الصغير أو التعرض لآثار تغير المناخ، والتي تقوم بخدمة ديونها بشكل مسؤول وبإخلاص، ينبغي تيسير حصولها على المساعدة في شكل استثمارات وتجارة مواتية ونقل للتكنولوجيا وفي مجال الطاقة وفي التعاون الأمني.

وللتأهل للإدراج في مبادرة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، ينبغي أن يكون البلد، إضافة إلى كونه بلدا متوسط الدخل مثقلا بالديون، يعاني من أوجه ضعف هيكلية تتعلق بعدم القدرة على التنويع ولديه سجل من الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حجم المشكلة الجماعية لمبادرة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون لن يفرض عبئا على النظام الدولي. بيد أن الأثر المحتمل لمساعدة هذه البلدان في الانتقال من شأنه أن يجعل المزيد من البلدان في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر في النظام الدولي في المستقبل القريب.

وتواصل جامايكا الإصلاحات الرامية إلى تعزيز كفاءة القطاع العام، وتحسين تقديم خدمات العملاء، وتعتمد وفورات الحجم، والحد من الازدواجية ومواءمة القطاع العام نحو تمكين وتيسير النمو الاقتصادي والتنمية. وبينما نتابع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية والنمو، نبحث أيضا عن سبل مبتكرة للتوفيق بين احتياجاتنا التمويلية وأهداف التنمية المستدامة.

وستعمل جامايكا مع الشركاء في التنمية لمواصلة في مقايضة الديون بآثار تغير المناخ. وهذا ينطوي على إمكانية توفير الإغاثة الثنائية والمتعددة الأطراف لمبادرات التكيف مع

آثار تغير المناخ والتخفيف منها. لهذه الآلية إمكانية تقديم الإغاثة المالية والمساعدة في الوقت ذاته على تحرير تمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ التي جرى التعهد بها لتمويل مبادرات التكيف والتخفيف. كبلد يتعرض لآثار تغير المناخ، ستضطلع جامايكا بدورها لسد فجوة التنفيذ فيما يتعلق بالمناخ، وتتصدى في الوقت نفسه لعبء تراكم الديون. يمكن لهذا أن يكون نهجاً رئيسيا جديداً.

فتحقيق السلام والأمن هدف من أهداف التنمية المستدامة. وغالبا ما يتم التحدث عنه في سياق السلام بين الدول. لكن السلام داخل الدول يكتسي نفس القدر من الأهمية. إن جامايكا، شأنها شأن الكثير من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى تواجه تحدي الجريمة. وقد كان لهذا أثر مدمر على الأسر – وتحديدا الأسر الفقيرة – وردع الاستثمار وعدم تشجيع الأعمال التجارية. في بعض مناطق جامايكا تهدد الجريمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتصدي للجريمة يمثل أولوية لحكومتنا. وبينما ستقوم حكومة جامايكا بدورها، تتطلب المشكلة المشتركة التي نواجهها في منطقتنا تعاونا أمنيا أعمق.

كما يجب على المجتمع الدولي التحرك بسرعة أكبر صوب القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وجامايكا تعي تماما الدمار الذي يمكن أن يحدث نتيجة لسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما عندما تكون في حوزة شبكات متطورة للجماعات الإجرامية المنظمة. إن موقعنا الاستراتيجي، الملائم تماما للتجارة والإمدادات، يوفر أيضا إمكانية أن يكون نقطة عبور للأنشطة غير المشروعة.

هذه الحقيقة هي التي حددت ودفعت مشاركتنا في مجموعة من الترتيبات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تقييد المصادر والوسائل والقدرات التي تغذي هذه العلاقات خطيرة، الأكثر تدميرا من خلال الصلات مع تجارة المخدرات. وما برحت جامايكا مؤيدا قويا لمعاهدة تجارة الأسلحة، ونحن نعمل على التنفيذ الكامل والفعال. وندعو جميع البلدان المصدرة للأسلحة إلى التقيد بالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب المعاهدة. لقد تشرفت جامايكا برئاسة اجتماع الدول السادس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونحن بحاجة إلى التصدي بفعالية للأزمة الناشئة عن انسحاب خدمات المصارف المراسلة من بعض المؤسسات المالية في منطقة البحر الكاريبي.

إن إزالة المخاطر تهدد اقتصاداتنا، وتميل إلى عرقلة مشاركتنا في النظام المالي العالمي وفي التجارة الدولية، وهذا بدوره يضع عقبات خطيرة أمام جهودنا الرامية إلى تعزيز الاستثمار.ونحن نحترم وما برحنا نمتثل للمعايير التنظيمية المالية والعمل في إطار نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد.وتمثل التجارة ٧٠ في المائة من اقتصاد جامايكا، وبالتالي، فإن تدابير إزالة المخاطر تهدد تكاملنا والجدوى الاقتصادية.لذا فإننا نشجع شركاءنا الدوليين على اتباع نهج يحدد مبادئ لكفالة وجود استراتيجيات تنمية شاملة تستند إلى قدرة البلد على المشاركة في تجارة دولية تتسم بالحيوية والدينامية.

وفي مجال التجارة العالمية، تدرك جامايكا أن استمرار الحصار الاقتصادي على البلد الكاريبي الشقيق، كوبا، لا يناسب الإجراءات الأخيرة التي اتخذت لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة.لذلك نحث على رفعه في أقرب وقت ممكن.

إن السمة المميزة لأي مجتمع متحضر هي الطريقة التي يعامل بها أفراده الأكثر ضعفا.ويجب علينا أن نعالج مسألة منع

العنف ضدهم، لا سيما نساءنا وأطفالنا، على سبيل الأولوية. ويجب أن نسعى إلى تمكين نسائنا من تحقيق إمكاناتهن الكاملة. ولدى جامايكا سجل حافل بمناصرة حقوق المرأة، وستواصل الدعوة إلى التنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين. ولا يمكننا التخلي عن أطفالنا. فإذا أريد لهم أن يحققوا كامل إمكاناتهم، يجب أن تتاح لهم الفرصة للعيش في بيئة خالية من الخوف والعنف. وهذا الحل هو أساس دعمنا للشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

ويجب أن يكثف المجتمع الدولي التعاون من أجل الاستجابة للأزمات الصحية المتنامية والمستفحلة التي ألمت بعالمنا. وتواصل جامايكا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، النضال من خلال الوقاية من عوامل الخطر المشتركة المرتبطة بانتشار الأمراض غير المعدية والأمراض الجديدة والناشئة، والسيطرة عليها. وبالنسبة للأوبئة الجديدة والمتجددة المرتبطة بحركة الميكروبات العابرة للحدود الوطنية، مثل إيبولا وفيروس زيكا وحمى شيكونغونيا، فإنها تمثل تحديا خطيرا للميزانيات الوطنية. كما أبرز الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مضادات الميكروبات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اختتم أعماله مؤخرا مشكلة أخرى للحالة الصحية العالمية يجب وقفها إذا أردنا كفالة حياة كاملة ومنتجة لمواطنينا.

ومن المسائل الأخرى التي تتطلب التعاون المستمر على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، استجابتنا لتغير المناخ وزيادة حدوث الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الظواهر المتصلة بالأحوال المناخية الشديدة. فلا تزال هذه الأحداث، التي يحفزها النشاط الإنساني بصورة متزايدة، خطرا واضحا وقائما على العديد من المجتمعات، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أظهرت لنا التجربة الأخيرة أنه ما من بلد أو مجموعة من البلدان يمكن أن تعتبر خارج نطاق هذه الأحداث. ويوفر لنا اتفاق باريس بشأن تغير المناخ – في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث مخططا للعمل من أجل ضمان ألا تمس جهودنا الإنمائية بقدرة أجيال المستقبل على التمتع بعالم يمكن فيه تلبية احتياجاتهم بشكل ملائم. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن جامايكا لا تزال ملتزمة بتنفيذ تلك الاتفاقات، وسوف تعمل على مواصلة التنفيذ الفعال للالتزامات التي تتضمنها.

وبوصفنا البلد المضيف للسلطة الدولية لقاع البحار، فإننا نعلق أهمية كبرى على المسائل المتعلقة بقانون البحار. وتؤيد جامايكا وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وتشارك بنشاط في المفاوضات الجارية بشأن هذا الصك.

وقد شاركت جامايكا مشاركة مثمرة ولفترة طويلة مع الأمم المتحدة التي نقدرها كثيرا. ونحن ثابتون في التزامنا بتعددية الأطراف والتعزيز المتواصل للمنظمة. إننا نقف على عتبة عالم من الإمكانيات، عالم يمكن للجميع فيه الحصول على الفرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة ويمكن لكل دولة فيه أن توفر ما هو أفضل من أجل رفاه مواطنيها. ويجب ألا نكتفي بهذا المستوى من التطلع؛ بل يجب أن نتجاوزه. وفي هذه الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، ينبغي أن نجدد التزامنا بالمثل النبيلة لهذه المنظمة وميثاقها، ونحقق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فلنعمل معا، بروح التعهد الوطني من جامايكا، من أجل النهوض برفاه الجنس البشري بأكمله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع، والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا من المنصة.

خطاب السيد ماناسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطحب السيد مانيسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد مانيسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوغافاري (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): في هذه الدورة الحادية والسبعين، يشرفني حقا أن أرى انتخاب زميل من جزر المحيط الهادئ لأول مرة رئيسا للجمعية العامة. إن السيد بيتر تومسون يضفي على المنصب صفات الخبرة والشخصية والقيادة المعروفة في هذه القاعة.وتود جزر سليمان أن تؤكد له على دعمنا وتعاوننا خلال فترة ولايته، ونتطلع إلى العمل معه بشأن جدول أعمالنا المشترك كأحد نوابه.

ونعرب عن تقديرنا لسلفه، السيد موغنس ليكيتوفت، الذي تزامنت ولايته مع تبني ثلاثة أطر إنمائية، هي: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.وقد عمل الرئيس ليكيتوفت بلا كلل من أجل تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها.وأجرى عملية مفتوحة وشاملة وشفافة لاختيار الأمين العام، ومن المتوقع أن يتولى أميننا العام الجديد منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.وأعتقد أن الجمعية، للمرة الأولى في ٧٠ عاما، تفاعلت مع جميع المرشحين للوظيفة.ونتمنى لهم جميعا التوفيق في مسعاهم للمنصب ونقدم دعوة مفتوحة إلى الأمين العام المقبل للنظر في زيارة جزر هابي.

وتنتهي مدة ولاية السيد بان كي – مون في منصب الأمين العام في نهاية هذا العام. إننا نشارك الآخرين في الإشادة بقيادته المثالية لمنظمتنا. فقد عمل على مر السنين، لفائدة الجميع وظل صوتا للعقل، ولا سيما بشأن مسألة تغير المناخ. ويظل الأمين العام الأول والوحيد الذي زار جزر سليمان منذ انضمامنا إلى هذه الهيئة قبل ٣٨ عاما. كما تمت ترقية الوجود القطري للأمم المتحدة في جزر سليمان في فترة ولايته. وكلنا ثقة في أن بمقدور تعزيز ترقية ذلك الوجود إلى مركز مكتب قطري مكتمل. وسنظل ثابتين على التزامنا بالعمل مع الأمين العام خلال الأشهر الأربعة المتبقية من ولايته ونشكره على خدمته الممتازة لجزر سليمان والبشرية.

لقد كان العام الماضي عاما للاتفاقات واعتماد الأطر؛ ويجب أن يكون هذا العام عام تفعيل للاتفاقات وتنفيذ للأطر. وترحب جزر سليمان، في ذلك الصدد، بموضوع هذه الدورة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“ ونثني على الرئيس على تشكيله فريقا في مكتبه لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونتطلع إلى العمل معه بشأن تحرير وسائل التنفيذ لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال لأهداف التنمية المستدامة. وإنني لفخور حقا بأن أقول أن جزر سليمان قد بدأت العمل في تبني أهداف التنمية المستدامة محليا عن طريق إدماجها في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٥، التي توفر نهجا واضحا ومتماسكا ومتوائما يشمل الحكومة بأكملها لتنفيذ سياساتنا وبرامجنا الوطنية.

كما كانت الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت هذا الأسبوع لمعالجة مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، فرصة للنظر جديا في مسألة تغير المناخ والسكان المشردين والمهاجرين البيئيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد بإنشاء آلية عالمية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتعامل مع السكان المشردين بسبب تغير المناخ. فالمعاهدات السارية لا تكفي لمعالجة مسألة الأشخاص الذين أجبرهم تغير المناخ على الهجرة. إننا ندعو إلى إطار قانوني يصمم لمعالجة وحماية حقوق المهاجرين قسرا بسبب تغير المناخ ولتعويض السكان المتأثرين بتغير المناخ عن فقدان سبل عيشهم.

إن جزر سليمان هي الرئيس الحالي لمنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، وهو محاولة جسورة لمعالجة قضايا التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج منظم وشامل، تحت قيادة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الثلاثية. ويتيح منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ اتصالا سلسا لبلدان جزر المحيط الهادئ بعمليات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنشودة تحت شعار ”المستقبل الذي نصبو إليه“.

وترحب جزر سليمان باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأهنئ الرئاسة الفرنسية لمؤتمر باريس للمناخ الذي عقد عام ٢٠١٥، على قيادتها للمساعدة على استعادة الثقة في النظام المتعدد الأطراف. فلدينا الآن اتفاق باريس، مع التزامات ملزمة قانونا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢. ويسرني أن أعلن أن جزر سليمان قد صدقت على الاتفاق وقدمت صك تصديقها قبل يومين. إننا ملزمون جميعا بتعزيز الاتفاق والحرص تنفيذه.

غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن الطموحات في إطار اتفاق باريس لا تزال منخفضة بشكل مروع إذا أردنا أن نحد من الإحترار إلى ما دون ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. إننا نناشد البلدان المتقدمة أن ترفع مستوى طموح مساهماتها المقررة المحددة وطنياً من أجل حماية موثوقية اتفاق باريس. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من عمل المزيد، في مراكش، لوضع الاتفاق على أسس أكثر صلابة باتخاذ خطوات ملموسة من أجل سد فجوة طموح ما قبل عام ٢٠٢٠. ولذلك، فإننا نحث البلدان التي لم تصدق بعد على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وكذلك أرحب بالقرار المتخذ في كانون الأول/ديسمبر من جانب الأطراف في بروتوكول مونتريال للتخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون بموجب المعاهدة. ويحدونا الأمل في أن ترى أكثر البلدان تسببا في الانبعاثات والبلدان الصناعية ضرورة ملحة لمنع تغير المناخ المنفلت وتصدق على اتفاق باريس للتمكين من دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وقد أفاد العلماء، في هذه السنة، أن خمسا من جزرنا غمرها البحر نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر الذي يتسبب فيه الإنسان مع تآكل شديد لست جزر أخرى. ولا يزال التعجيل بارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات شاغلين خطيرين لنا. إن لتأخير العمل على معالجة تغير المناخ كلفة، وقد وُضعنا، نحن في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، بشكل لا داعي له، في طريق الأذى بسبب الافتقار إلى الالتزام من جانب البعض.

وترحب جزر سليمان وتؤيد مبادرة الرئاسة المغربية للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بعقد حوار تيسيري بشأن إطلاق وسائل التنفيذ لتفعيل اتفاق باريس. كما نرحب بقرار الصندوق الأخضر للمناخ بصرف ٢,٥ بليون دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فجزر سليمان في خضم الحصول على تمويل من الصندوق لواحد من مشاريعنا للطاقة الكهرمائية. وما زلنا نشعر بالامتنان لشركاء مثل اليابان والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وجمهورية الصين على مساعداتهم الجارية لجهود الطاقة المتجددة في جزر سليمان.

ويسرني أن أعلن أن جزر سليمان قد نشرت للتو خمسة من ضباط الشرطة لأداء مهام في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتزم تكثيف جهودنا للوفاء بمسؤوليتنا العالمية وإرسال المزيد من الضباط في مهام أخرى في الخارج في المستقبل القريب. وعلى الصعيد الإقليمي، تعرب جزر سليمان عن امتنانها لجميع الدول الـ ١٥ الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا، على شراكتها والتزامها الثابت تجاه جزر سليمان على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية.

إن بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان في طريقها إلى التصفية وسوف تسحب في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتنخرط جزر سليمان في العمل مع مختلف الشركاء، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا، بشأن ترتيبات ما بعد البعثة.

وتبقى جزر سليمان ملتزمة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أجرينا توعية بالمصالحة الوطنية، ونشكر الأمم المتحدة على توفير تمويل لبناء السلام لاستخدامه في جزر سليمان. ونعكف حاليا على إجراء إصلاحات تشريعية وإصلاحات للأراضي، بما في ذلك استثمارات اقتصادية لبناء الدولة. ونحن ملتزمون بتوحيد شعبنا الغني بتنوعه الثقافي.

وفيما يتعلق بمسألة المحيطات، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن جزر سليمان حاليا بصدد وضع إطار وطني لإدارة المحيطات من شأنه ترشيد وتعزيز تنسيق وتنفيذ جميع التشريعات المتصلة بالمحيطات. ويوجد في جزر سليمان بعض الأنواع البحرية العالمية الأكثر تنوعا، وهي عضو في مبادرة مثلث الشعاب المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي. وتتيح لنا المبادرة نهجا منسقا للإدارة البحرية والساحلية بقيادة حكومية وتركيز على إدارة للموارد الطبيعية تتمحور حول الناس. ونحن ندرك الاهتمام العالمي المتزايد بالمحيطات، ونرحب بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر للأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في العام المقبل. كما تؤيد جزر سليمان كذلك إنشاء اتفاق جديد للتعامل مع التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

ليست هناك نقطة دخول وحيدة للمحيطات في النظام المتعدد الأطراف، وأدعو إلى إنشاء سلطة عالمية للمحيطات.

وستقوم هذه السلطة بتنسيق جميع المعاهدات والكيانات والبرامج المتعلقة بالمحيطات، وتجاوز النهج القطاعي الحالي نحو إطار واحد كلي وشامل.

وتساهم مصائد الأسماك مساهمة كبيرة في اقتصادات المحيط الهادئ. وعملت التونة على إدماج اقتصادات المحيط الهادئ في الأسواق العالمية. وفي هذا العام احتفلت دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية باليوم العالمي لسمك التونة هنا في الأمم المتحدة. وآمل أن يصبح هذا حدثا سنويا، وسنبحث إمكانية تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة لإعلان ٢ أيار/مايو يوما عالميا لسمك التونة.

وجزر سليمان طرف في اتفاق ناورو المتعلق بالتعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة. نحن نؤمن باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء إدارة مصائد الأسماك التي تضمن لأصحاب الموارد حصتهم العادلة من المكاسب. إن خطة يوم السفن هي إحدى الآليات القائمة على الحقوق. أدت إلى زيادة كبيرة في عائداتنا الاقتصادية من أسماك التونة.

يسرني أن أشير إلى أن إحدى مطالبات جزر سليمان الأربع المتعلقة بالجرف القاري المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحدود الجرف القاري، هي الآن في انتظار قرار اللجنة. وفي آب/أغسطس، نظرت لجنة فرعية في الطلب المشترك لولايات ميكرونيزيا الموحدة وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان بشأن هضبة أنتونغ جافا. وتود جزر سليمان أن تنوه بالجهود التي بذلها الوفد المشترك وأن تشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على ما قدمته من مساعدة من صندوقها الاستئماني. نحن نشجع جميع الذين ينعمون بالموارد اللازمة على المساهمة في الصندوق. كما أشكر أمانة الكومنولث على ما قدمته من دعم تقني إلى الوفد المشترك، ونأمل في أن يقدم دعم مماثل إلى المطالبات المتبقية.

تعترف جزر سليمان بالحقوق الأساسية لجمهورية الصين في تايوان وشعبها البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة، في المشاركة الفعالة في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وترى جزر سليمان أن مشاركة تايوان المحدودة والمقيدة في نظام منظمة الصحة العالمية تدعو للأسف، لا سيما في الوقت الذي

يؤثر فيه تفشي الأمراض المعدية على أطفالنا، ونحن بحاجة إلى مساعدة الجميع. وندعو إلى حضور تايوان جميع اجتماعات منظمة الصحة العالمية بشكل علني وحر. وبالمثل، لا تزال تايوان على هامش عمليات صنع القرار في منظمة الطيران المدني الدولي بدون مبرر، وتدير تايوان أكثر من مليون رحلة جوية، وهو ما يعادل ٥٨ مليون راكب، من خلال منطقة تايبيه لمعلومات الطيران. وندعو أيضا إلى مشاركة تايوان المؤكدة والقابلة للتنبؤ في اجتماعات منظمة الطيران المدني الدولي. لقد كان هناك دائما نظامان سياسيان على طول مضيق تايوان. والواقع أن العالم يتعامل مع أحدهما ويتعامى عن الآخر. إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يدعو إلى تعاون الجميع. فلنضع مصالح البشرية أولا ولنعمل مع الجميع، بما في ذلك تايوان.

عام ٢٠١٦ هو السنة الثانية لجزر سليمان بوصفها رئيسا لمجموعة الطليعة الميلانيزية المكونة من خمسة أعضاء. وقد أنشأت المجموعة مركز تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ والحالات الإنسانية دون الاقليمي، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للكوارث في منطقتنا دون الإقليمية. إن تزايد حدوث الأعاصير المدارية الشديدة يتطلب استجابات دولية وإقليمية في الوقت المناسب من أجل تكملة استجابات إدارة الكوارث التي تقودها السلطات الوطنية. وأنهت المجموعة مؤخرا مفاوضات بشأن اتفاق التجارة الجديد لمجموعة الطليعة الميلانيزية. والاتفاق الجديد، بمجرد توقيع الدول الخمس عليه، من شأنه تعميق وتشديد التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. تواصل المجموعة متابعة مسألة كاليدونيا الجديدة، المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. ونتمنى لشعب كاليدونيا الجديدة كل التوفيق إذ يستعد لاتخاذ قرار بشأن مستقبله السياسي في عام ٢٠١٨.

تؤكد جزر سليمان من جديد تأييدها لحق شعب إقليم بولينيزيا الفرنسية غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، عملا بالقرارات السنوية للجمعية العامة، التي بدأت في عام ٢٠١٣ (القرار ٦٧/٢٦٥). لا تزال جزر سليمان تطلب من السلطة الإدارية العمل والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية، ونأمل أن تقوم اللجنة الخاصة بزيارة الإقليم في القريب العاجل.

تشعر جزر سليمان ببالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان ضد الميلانيزيين في بابوا الغربية. إن انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا الغربية وسعي بابوا الغربية إلى تقرير المصير هما وجهان لعملة واحدة. التقارير العديدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا الغربية تثبت صحة ممارسة انتهاكات مباشرة لحقوق الإنسان من قبل إندونيسيا في محاولاتها الرامية إلى تبديد أي شكل من أشكال المعارضة.

إن مبدأ السيادة هو أمر فائق الأهمية في أي مؤسسة يكون أساسها المنطقي هو احترام السيادة. بيد أنه إذا كان تبرير السيادة يقوم على سلسلة من القرارات المشكوك فيها، فإن هناك ما يدعو إلى الطعن في شرعية حجة السيادة، على النحو المبين في الاتفاق الموقع في نيويورك في ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٢ وقانون الاختيار الحر. وتضيف جزر سليمان صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى ومنظمات المجتمع المدني التي تشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا وبابوا الغربية في إندونيسيا. وبصفتي رئيس مجموعة الطليعة الميلانيزية، التي تشمل إندونيسيا كعضو منتسب، وحركة التحرير المتحدة من بابوا الغربية كمراقب، فإن جزر سليمان تؤكد ضرورة المشاركة البناءة مع إندونيسيا وتتطلع إلى التعاون معها من أجل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا الغربية.

ترحب جزر سليمان باستعادة العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وما زالت جزر سليمان تدعو صديقتها وشريكتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل من أجل رفع الحظر بشكل كامل. وبشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أود أن أسجل تقديري لكوبا على المنح الطبية

المقدمة إلى طلابنا، ويسرني أن أرى العدد المتزايد من الخريجين العائدين من أجل خدمة شعبنا.

ولا يزال إعلان ومنهاج عمل بيجين مصدراً للتوجيه والإلهام بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين الجنساني. وتبقى جزر سليمان ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعّال والمتسارع لمنهاج العمل، وهو أمر من شأنه تمكينها من بلوغ الأهداف والغايات المتعلقة بالمسائل الجنسانية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، رحبت حكومة بلدي ببدء نفاذ قانون حماية الأسرة. سوف يسفر برنامج حكومة بلدي المستمر للإصلاح القانوني عن قوانين تكمل مهام قانون حماية الأسرة.

لا يزال إصلاح مجلس الأمن بعيد المنال. ونحث الجمعية على الاستفادة من العمل المضطلع به في الدورة السابقة لجعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة وتمثيلا وشفافية. وتواصل جزر سليمان والزملاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية التماس الحصول على مقعد مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة المقاعد غير الدائمة في المجلس.

وفي الختام، فإن رحلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد بدأت. وستُقاس الجمعية بمدى نجاحنا في إطلاق الوسائل والموارد والأدوات من أجل تحويل حياة شعوبنا وضمان مستقبل مستدام لهم. فلنعمل على عدم خذلان شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماناسي سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، من المنصة.

خطاب السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

اصطحب السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على انتخابه المستحق عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. فسيرته الوظيفية المتميزة وسجّله الناصع وخبرته الراسخة تؤكد لنا جميعا نجاح هذه الدورة. وأود أن أعجل بالإعراب عن دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه مع الرئيس خلال فترة ولايته. وأود ايضا أن أشيد بسلفه، السيد موغنس ليكيتوفت، على قيادته الممتازة خلال الدورة السابقة.

وأعرب عن تقدير مماثل للأمين العام، السيد بان كي – مون، الذي واصلت المنظمة تحت قيادته الاضطلاع بولايتها بكفاءة وحماس جديرين بالثناء. ولعلنا نذكر أن الأمم المتحدة قد تصدت تحت قيادته للكثير من التحديات وأنها حققت نجاحا كبيرا في معظمها. وإذ نتأهب لوداعه، فإننا نفعل ذلك بفخر، لأنه قد اضطلع بمسؤولياته بشرف وكرامة. وسوف يترك بصمة لا تمحى، وسيحذو خلفه حذوه بالسير على خطاه ومواصلة العمل القيّم الذي اضطلع به.

وتأتي الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة في وقت خطت فيه منظمة الأمم المتحدة خطوات هامة في التصدي للعديد من التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي. ومما يحسب لصالح الأمم المتحدة أنه لم ينشب نزاع دولي آخر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باستثناء المناوشات المحلية في مختلف أنحاء العالم. وبالتالي، فقد تمتع المجتمع الدولي بأطول فترة من السلام والتنمية المستدامين في التاريخ الحديث.

وتأتي النزاعات المستعصية في الشرق الأوسط وأفريقيا، والتوتر في شبه الجزيرة الكورية وفي أجزاء أخرى من آسيا، إلى

جانب أكبر مشكلة لاجئين في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بين بعض التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والعالم اليوم. وما زال الإرهاب يطل برأسه القبيح في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا- في حين يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الكيانات الإرهابية إلحاق أضرار كبيرة وعشوائية بالممتلكات والتسبب بخسائر لا داعي لها في الأرواح. بيد أن الأمن العالمي غير قابل للتجزئة. وغالبا ما تكون للتهديدات الناشئة عن النزاع والإرهاب والمجاعة في جزء من العالم عواقب مدمرة في جميع أنحاء العالم – وليس أدل على ذلك من مشكلة تدفق اللاجئين من أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا إلى أوروبا الغربية.

ويمثّل اعتماد أهداف التنمية المستدامة في العام الماضي، واعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في المؤتمر الأخير للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ معلمين بارزين رسّخا دور الأمم المتحدة بوصفها المحفل الوحيد الذي تؤتي فيه الدبلوماسية الجماعية ثمارها.

وبالمثل، فإن الموضوع الذي تم اختياره للدورة الحالية ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“ هو الأنسب في هذا الوقت الذي باتت فيه البشرية على حافة الكارثة من جراء الجوع والفقر والمرض والعواقب السلبية لتغير المناخ. ويؤكد هذا الموضوع العزم الجماعي للأمم المتحدة على القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وكما نذكر، فإن الرسالة الرئيسية التي تبعث بها خطة عام ٢٠٣٠ تتمثل في عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

وينبغي أن نضع التحديات الفريدة والاستثنائية التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، علاوة على البلدان الخارجة من النزاعات، في الاعتبار على سبيل الأولوية عند النظر في الاستراتيجيات والخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونرى أن من شأن إشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب، في العمل البرنامجي الموجه نحو النتائج أن يؤدي إلى تغييرات أساسية في سبل معيشة ورفاه مجتمعاتنا. وفي ليسوتو، تشكل النساء الغالبية العظمى من السكان ويمثلن العمود الفقري لمجتمعاتنا الريفية. وينبغي عدم الاستهانة بإمكانات المرأة بوصفها موردا بشريا هاما. وعليه، فقد أصدرنا تشريعات تتيح لها حيازة الأراضي والوصول إلى الائتمان والموارد اللازمة للمشاركة غير المقيدة في الأنشطة المجتمعية.

ودائما ما يكون الشباب الأكثر تضررا متى كان هناك تباطؤ اقتصادي. ومع ذلك فهم يتمتعون بالعقل والطاقة وحماس الشباب، وهي قدرات يمكن تسخيرها لأغراض التنمية في الأجل الطويل. وتمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، فقد تعهدنا بتمكين الشباب من ملكية المنشآت الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي يتمكنوا من اكتساب المهارات الملائمة التي ستساعدهم في خلق فرص العمل والاستفادة من الأسواق الدولية المتاحة لهم سلفا. ونولي اهتماما خاصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظرا لأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من الصناعة، فضلا عن كونها تمثل جهات عمالة محتملة للعمال غير المهرة وشبه العمالة الماهرة. وهي أيضا نقطة بداية لمنظمي المشاريع الشباب في قطاعي التصنيع والخدمات. وقد التزمنا بموجب اتفاق الائتلاف في ليسوتو بدعم المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر اتباع سياسات تنظيمية والحصول على التمويل بصورة ملائمة.

وبالتالي، لم يكن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة أمرا صعبا بالنسبة لنا نظرا لوجود العديد من أوجه التآزر والتكامل بين البرنامجين. وندرك أيضا أوجه التآزر القائمة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد أطلقنا سلفا من جانبنا في ليسوتو عملية لكفالة

إدماج خطط العمل الثلاث في صلب سياساتنا وخططنا الوطنية. ونظرا لمحدودية مواردنا المحلية، فإننا نبحث عن طرق مبتكرة لتنفيذ أولوياتنا الإنمائية ومواءمتها مع الخطط العالمية والقارية والإقليمية. تحقيقا لتلك الغاية، ما فتئت ليسوتو تعمل مع مكتب الأمم المتحدة القطري لعقد حلقات عمل للتوعية بأهداف التنمية المستدامة.

وأجرينا حتى الآن حلقات العمل هذه للقطاع الخاص والمجتمع المدني وأعضاء البرلمان. ونحن بصدد استعراض الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية لدينا بغية تحقيق مواءمة تامة مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطط التنمية الإقليمية والقارية.

ونحن مقتنعون بأن استراتيجية النمو الذي يقوده القطاع الخاص يكفل أن ذلك القطاع يسهم في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة أمر حيوي للمنافسة، وتوسيع فرص التجارة والاستثمار. والهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، يفرض علينا ”إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار“، ويسلم بأهمية البنية التحتية والتصنيع والتكنولوجيا لتحقيق التقدم والتنمية لبلدان مثل ليسوتو.

ولا يمكن أن تكون التنمية الاقتصادية مستدامة بدون جهد واع لحماية البيئة. ويشكّل اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ مرحلةً بارزة أخرى في الجهود العالمية الرامية إلى حماية وتعزيز مواصلة تقدم البشرية وبقائها. ونرحب بالتعهدات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو بتوفير الموارد للصندوق الأخضر للمناخ.

وقد وخزت الأخطار التي يفرضها التخلف وتغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمير البشرية لسنوات عديدة. وقد اعتمدت ليسوتو برنامج قيادة وطنيا ومبتكرا يسعى إلى حفز الحكمة الجماعية لجميع مستويات القيادة من أجل الانضمام إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على وجه الخصوص، ولكفالة أن نظام تقديم الخدمات الصحية ميسور التكلفة وفعال. وقد أطلق صاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث البرنامج في ٢٥ آب/أغسطس. كما أطلقنا برنامج الاختبار والعلاج في نيسان/أبريل، وقمنا بإحياء اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز. تلك هي مجرد بعض المبادرات التي أطلقتها حكومة ليسوتو للحد من الإصابات الجديدة والوفيات النفاسية وحالات السل الجديدة.

ونحن ندرك دور نزع السلاح في صون السلم والأمن الدوليين، وليسوتو لا تزال ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ولذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البدء في إجراء تخفيضات كبيرة في مخزوناتها الحالية من الأسلحة النووية، بهدف نهائي هو القضاء عليها تماما في نهاية المطاف. إن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي دخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٩، لدليل واضح على رغبة القارة في تحقيقي السلام والنزع الحقيقي للسلاح النووي.

ينبغي لنا جميعا أن نظل ملتزمين بمبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي تبنته الجمعية العامة بالإجماع قبل أقل من عقد. وهذا المبدأ يفرض علينا مسؤولية تهيئة ظروف السلام والأمن والوئام، وفي الوقت نفسه عدم ترك مجال للعداء أو العنف أو العدوان. لذلك، نحن نظل ملتزمين بدعم الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن التي تشمل الإذن بالتدخل العسكري عند الاقتضاء. وما نفهمه هو أن المبادئ التي في القانون الدولي بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لا تزال مقدسة وعلى جانب عظيم من الأهمية في جميع الحالات. ونشيد بمجلس الأمن على العمل الذي اضطلع به تماشيا مع تلك المبادئ على مر السنين.

ولهذا السبب، أود أن أكرر موقف ليسوتو المعروف بشأن إصلاح مجلس الأمن، بما يتماشى مع الموقف الراسخ للاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في توافق آراء إزولويني. ونحن نحث بقوة على أنه لا ينبغي أن تتحول مسألة إصلاح مجلس الأمن الهامة جدا إلى دعابة. فكلما عجلنا بإنهاء ذلك، كان ذلك أفضل للبشرية ولتحقيق السلام في العالم.

وعلاوة على ذلك، فإننا نكرر موقفنا بشأن سياسة الصين الواحدة، وهو موقف سيضمن للشعب الصيني عدم تقطيع اوصاله وتجميعه في قطاعات جغرافية وهمية.

والحق في تقرير المصير والاستقلال هو حق إلهي لا يمكن انتزاعه تعسفا. ولهذا السبب، فإننا لم نتردد في دعمنا لاستقلال شعب الصحراء الغربية. وندعو الأمم المتحدة إلى مساعدة الأمين العام في إحياء المفاوضات بشأن إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، وذلك من أجل تحديد إرادة الشعب الصحراوي. كما نحث المملكة المغربية على دعم العملية، من أجل التوصل إلى حل دائم للمسألة وتيسير عودة المغرب إلى مكانها الصحيح في أسرة الاتحاد الأفريقي.

وعلى نفس المنوال، ظلت محنة الشعب الفلسطيني مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي لفترة طويلة جدا. ونحن ندعو إلى مبادرة جديدة من شأنها أن تدعم جميع الجهود الرامية إلى الحل القائم على وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. ويتطلب الأمر مبادرة جديدة لاستئناف العملية التي أدت إلى اتفاقات أوسلو وإنهاء معاناة المجتمعات المحلية المعنية، التي عانت من العدوان لأكثر من ٦٠ عاما. ومن المؤكد أن التوصل إلى حل دائم لهذا المأزق الظاهري قد طال انتظاره ويعتبر مطلبا ملحا لصالح البلدان المجاورة وكذلك العالم بأسره.

وإذ أختتم كلمتي، بالإعراب عن أملي في أن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية على النطاق العالمي، ستبدأ بتحقيق نتائج ملموسة في العقد القادم، وأنا أتوقع ذلك. فلنعمل معا من أجل تهيئة عالم حيث أسس السلام والأمن العالميين لن تستمر في الاعتماد على غياب الحرب، بل على المبادئ الدولية المتعلقة بعدم الاعتداء، وعدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ومن المأمول أن نواصل توطيد الأسس لإنشاء عالم يتجلى فيه تحديد السلام الحقيقي في إقامة علاقات الوئام فيما بين الشعوب وفي الاحترام المتبادل والتفاهم بين الدول. وسنواصل بناء الرخاء لشعوبنا على أساس المبادئ المتفق عليها والمجسدة في أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل برنامجا عمليا ورؤيويا يسعى لتحرير البشرية من عبودية الجوع والفقر. وفي نهاية المطاف سنسلم بضرورة السماح بأن يسود المنطق على القوة. وهذا مستقبل أحلامنا – المستقبل الذي ندين به للرخاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.